



الدليل الإرشادي للخدمات المهنية وفق أحكام ضريبة القيمة المضافة



أصدرت هيئة الزكاة والضريبة والجمارك هذا الدليل الإرشادي بغرض إيضاح بعض المعالجات ذات الصلة بتطبيق الأحكام النظامية السارية في تاريخ إصداره، ولا يعد محتوى هذا الدليل بمثابة تعديل على أي من أحكام الأنظمة واللوائح المعمول بها في المملكة.

وتؤكد الهيئة على تطبيقها للمعالجات التوضيحية الواردة في هذا الدليل - حيثما تنطبق -، وذلك في ضوء النصوص النظامية ذات الصلة، وفي حال تعديل أي إيضاح أو محتوى وارد في هذا الدليل -لنص نظامي غير معدل- فإن تطبيق المعالجة التوضيحية المحدثة يكون على المعاملات التي تتم بعد تاريخ نشر النسخة المحدثة من الدليل على الموقع الإلكتروني للهيئة.

سجل التعديلات

#	رقم الإصدار	تاريخ التعديل	القسم / البند	نوع التعديل	وصف التعديل	ملاحظات
1	3	مايو 2026م	5 8	تعديل	التحديث بما يتوافق مع تعديلات اللائحة التنفيذية لنظام ضريبة القيمة المضافة الصادرة بموجب قرار مجلس الإدارة رقم (24-06-01) بتاريخ 17 جمادى الأولى 1446هـ الموافق 19 نوفمبر 2024م.	-



المحتويات

1. المقدمة

6

1.1. تطبيق نظام ضريبة القيمة المضافة في المملكة العربية السعودية

6

1.2. هيئة الزكاة والضريبة والجمارك

6

1.3. ما هي ضريبة القيمة المضافة؟

6

1.4. هذا الدليل الإرشادي

7

2. التعاريف المتعلقة بالمصطلحات الرئيسية

8

3. النشاط الاقتصادي والتسجيل لأغراض ضريبة القيمة المضافة

9

3.1. من هو الشخص الذي يقوم بممارسة النشاط الاقتصادي؟

9

3.2. التسجيل الإلزامي

9

3.3. التسجيل الاختياري

10

4. مكان التوريد

11

4.1. القاعدة العامة

11

4.2. توريدات لعملاء خاضعين للضريبة في دول مجلس التعاون

12

4.3. الخدمات المرتبطة بالعقار

13

4.4. الخدمات الإلكترونية

14

4.5. خدمات التدريب

16

4.6. تلقي الخدمات من قبل شخص خاضع للضريبة في المملكة

16

5. التوريدات الخاضعة لنسبة الصفر

18

6. تاريخ استحقاق الضريبة

22

6.1. المبادئ العامة

22

6.2. التوريدات المستمرة

23



24	7. المقابل
25	7.1. المصروفات
27	7.2. التعويضات
28	7.3. التعديل على المقابل
30	8. الفعاليات المهنية والندوات
30	8.1. الفعاليات التي يقوم فيها الحضور بدفع رسوم
30	8.2. الفعاليات بدون رسوم
31	8.3. خدمات تمويل الأغذية والمشروبات
32	9. الاستشارات المالية
32	9.1. المبادئ العامة
33	9.2. خدمات الاستشارات المالية
34	10. العقود الدولية
34	10.1. ما هي العقود الدولية
34	10.2. الآثار الضريبية للخدمات الموردة ضمن العقود الدولية
39	11. الرسوم ضمن مجموعة الشركات
39	11.1. الخدمات الإدارية
40	11.2. خدمات أخرى ضمن المجموعة
40	11.3. تاريخ التوريد
41	11.4. تعديلات تسعير المعاملات
43	12. خصم ضريبة المدخلات
43	12.1. المبادئ العامة
43	12.2. الخصم النسبي المتعلق بضريبة المدخلات



45	13. الالتزامات الضريبية
45	13.1. إصدار الفواتير
45	13.2. تقديم إقرارات ضريبة القيمة المضافة
46	13.3. حفظ السجلات
47	13.4. شهادة التسجيل في نظام ضريبة القيمة المضافة
47	13.5. تصحيح الأخطاء السابقة
48	14. الغرامات
53	15. طلب إصدار قرار تفسيري
53	16. الاتصال بنا
54	17. الأسئلة الشائعة



1. المقدمة

1.1. تطبيق نظام ضريبة القيمة المضافة في المملكة العربية السعودية

صدقت المملكة العربية السعودية على الاتفاقية الموحدة لضريبة القيمة المضافة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية («مجلس التعاون الخليجي»). بموجب المرسوم الملكي الكريم رقم (م/51) وتاريخ 1438/5/3 هـ («الاتفاقية الموحدة لضريبة القيمة المضافة») واستناداً إلى الأحكام الواردة في الاتفاقية الموحدة لضريبة القيمة المضافة فقد أصدرت المملكة العربية السعودية نظام ضريبة القيمة المضافة بموجب المرسوم الملكي الكريم رقم (م/113) وتاريخ 1438/11/2 هـ («نظام ضريبة القيمة المضافة»)، وكذلك اللائحة التنفيذية لنظام ضريبة القيمة المضافة بموجب قرار مجلس إدارة الهيئة العامة للزكاة والدخل - سابقاً - هيئة الزكاة والضريبة والجمارك - حالياً - رقم (3839) وتاريخ 1438/12/14 هـ («اللائحة التنفيذية للنظام») وبالصيغة المعدلة بموجب قرارات مجلس الإدارة اللاحقة.

1.2. هيئة الزكاة والضريبة والجمارك

صدر قرار مجلس الوزراء رقم (570) بتاريخ 22 رمضان 1442 هـ الموافق 4 مايو 2021م، القاضي بدمج الهيئة العامة للزكاة والدخل والهيئة العامة للجمارك في كيان واحد تحت مسمى هيئة الزكاة والضريبة والجمارك؛ حيث تعمل الهيئة على جباية الزكاة وتحصيل الضرائب والرسوم الجمركية، وتحقيق أعلى درجات الالتزام من المكلفين وفقاً لأفضل الممارسات وبكفاءة عالية، وتسعى الهيئة إلى تمكين المملكة من أن تكون مركزاً لوجستياً عالمياً عبر تيسير التجارة وحماية الأمن الوطني، وتنظيم جميع الأنشطة المتعلقة بالعمل الجمركي والمنافذ الجمركية، وإدارتها، بما يكفل النهوض بمستواها إلى أقصى درجة من الكفاءة والإنتاجية والتنافسية؛ وذلك من خلال تقديم خدمات عالية الجودة يتم فيها التركيز على العميل وخدمته وفق أفضل الممارسات

1.3. ما هي ضريبة القيمة المضافة؟

ضريبة القيمة المضافة هي ضريبة غير مباشرة تُفرض على استيراد وتوريد السلع والخدمات في كل مرحلة من مراحل الإنتاج والتوزيع، مع بعض الاستثناءات. وتطبق ضريبة القيمة المضافة في أكثر من 160 دولة حول العالم.

ضريبة القيمة المضافة هي ضريبة على الاستهلاك يتم دفعها وتحصيلها في كل مرحلة من مراحل سلسلة التوريد، ابتداءً من شراء المصنّع للمواد الخام وصولاً إلى بيع تاجر التجزئة للمنتج النهائي إلى المستهلك، وبخلاف الضرائب الأخرى، سيقوم الأشخاص الخاضعون لضريبة القيمة المضافة بكل مما يلي:



- تحصيل ضريبة القيمة المضافة من عملائهم عن كل عملية بيع خاضعة للضريبة وفقاً للنسبة المئوية المحددة.
- دفع ضريبة القيمة المضافة إلى الموردين الذين تلقوا منهم السلع أو الخدمات - إن وجد - عن كل عملية شراء خاضعة للضريبة تعادل النسبة المئوية المحددة.

عندما يقوم الأشخاص الخاضعون لضريبة القيمة المضافة ببيع سلعة أو تقديم خدمة، فإنه يجب عليهم فرض ضريبة بنسبة 15 % (على افتراض أن النسبة الأساسية تنطبق على تلك التوريدات) تُضاف إلى سعر البيع النهائي، على أن يقوم الأشخاص الخاضعون للضريبة باحتساب نسبة 15 % التي حصلوا عليها أو المستحقة لصالحهم من عمليات البيع الخاضعة للضريبة بشكل منفصل عن إيراداتهم ليتم توريدها لاحقاً إلى الهيئة، وتسمى ضريبة القيمة المضافة التي يقوم الأشخاص الخاضعون للضريبة بتحصيلها عن مبيعاتهم بـ ضريبة المخرجات.

وعلى غرار ذلك، تتم معاملة المشتريات التي يقوم بها الأشخاص الخاضعون للضريبة حيث تضاف ضريبة القيمة المضافة بنسبة 15 % على المشتريات من السلع والخدمات التي يقوم بها الأشخاص الخاضعون لضريبة القيمة المضافة (على افتراض أن النسبة الأساسية تنطبق على تلك التوريدات)، وتسمى ضريبة القيمة المضافة التي يدفعونها لمورديهم بـ ضريبة المدخلات.

1.4. هذا الدليل الإرشادي

هذا الدليل موجّه لجميع الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين الذين يمارسون نشاطاً اقتصادياً والخاضعين لضريبة القيمة المضافة. تكمن أهمية هذا الدليل في تقديم المزيد من التوضيحات فيما يتعلق بالالتزامات والآثار الضريبية المتعلقة بالخدمات التي يقوم بها المهنيون، بما في ذلك الاستشارات والتصميم والهندسة المعمارية والمحاسبة والقانون وتكنولوجيا المعلومات والعلاقات العامة والاختبارات التقنية والبحوث والتطوير والطب البيطري والاستشارات الإدارية.



2. التعاريف المتعلقة بالمصطلحات الرئيسية

الشخص الخاضع للضريبة «هو الشخص الطبيعي أو الاعتباري الذي يمارس نشاطاً اقتصادياً، وتم تسجيله.

لأغراض ضريبة القيمة المضافة في المملكة أو اعتبر ملزماً بالتسجيل لأغراض ضريبة القيمة المضافة فيها»⁽¹⁾.

تم تعريف **المؤسسة الثابتة** بأنها «أي مقر ثابت للعمل غير مقر العمل، الذي يمارس فيه العمل ويتميز بوجود موارد بشرية وتقنية بشكل دائم وبصفة تمكن الشخص من القيام بتوريد أو تلقي السلع أو الخدمات»⁽²⁾.

تم تعريف **محل إقامة الشخص** بأنه «مكان وجود مقر عمل الشخص أو أي نوع آخر من المؤسسة الثابتة، وفي حال الشخص الطبيعي، إذا لم يتوفر له مقر عمل أو مؤسسة ثابتة يكون مكان إقامته المعتاد. وفي حال توفر للشخص محل إقامة في أكثر من دولة، يعد محل الإقامة في المكان الأكثر ارتباطاً بالتوريد»⁽³⁾.

يعتبر **الشخص غير مقيم** في دولة ما إذا لم يكن له محل إقامة فيها»⁽⁴⁾.

توريد الخدمات هو أي شيء يمكن توريده غير السلع.

لم يتم تعريف **الخدمات المهنية** لأغراض ضريبة القيمة المضافة. وفي هذا الدليل، الخدمات المهنية هي خدمات استشارية وخدمات مماثلة تتميز بتطبيق المهارات والمعرفة في مجال معين، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر الاستشارات والتصميم والهندسة المعمارية والمحاسبة والقانون وتكنولوجيا المعلومات والعلاقات العامة والاختبارات الفنية والبحث والتطوير والطب البيطري والاستشارات الإدارية.

يعتبر **مكان التوريد** مصطلحاً معروفاً ضمن الاتفاقية الموحدة لضريبة القيمة المضافة لفئات مختلفة من توريدات السلع أو الخدمات، بالإضافة إلى تفسيرات لبعض الحالات ضمن المملكة العربية السعودية من خلال اللائحة التنفيذية للنظام. يُستخدم هذا المصطلح في هذا الدليل للإشارة إلى الدولة التي يتم فيها القيام بالتوريد والتي يتم فيها استحقاق الضريبة واحتسابها.

(1) المادة 2، اللائحة التنفيذية

(2) المادة 1، الاتفاقية الموحدة لضريبة القيمة المضافة

(3) المادة 1، الاتفاقية الموحدة لضريبة القيمة المضافة

(4) المادة 1، الاتفاقية الموحدة لضريبة القيمة المضافة



3. النشاط الاقتصادي والتسجيل لأغراض ضريبة القيمة المضافة

3.1. من هو الشخص الذي يقوم بممارسة النشاط الاقتصادي؟

يمكن ممارسة النشاط الاقتصادي من قبل الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين على حد سواء. وسيُعتبر أن الأشخاص الاعتباريين (كالشركات) يمارسون نشاطاً اقتصادياً إذا كان لهؤلاء الأشخاص نشاط منتظم يتعلق بإجراء التوريدات. وتجدر الإشارة إلى أن الأشخاص الطبيعيين قد يقومون ببعض الأعمال كجزء من نشاطهم الاقتصادي أو جزء من نشاطاتهم الخاصة، لذا فهناك قواعد خاصة لتحديد ما إذا كان الشخص الطبيعي يقع ضمن نطاق ضريبة القيمة المضافة أم لا.

على الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين الذين يقومون بممارسة نشاط اقتصادي التسجيل لأغراض ضريبة القيمة المضافة إذا تم استيفاء المتطلبات الخاصة بالتسجيل، كما يجب على هؤلاء الأشخاص احتساب ضريبة القيمة المضافة التي تنطبق على أنشطتهم وتحصيلها وسدادها إلى الهيئة رفقة إقراراتهم الدورية.

3.2. التسجيل الإلزامي

يُعتبر التسجيل إلزامياً على جميع الأشخاص الذين تتجاوز إيراداتهم السنوية حداً معيناً للتسجيل، أي أنه إذا تجاوزت التوريدات الخاضعة للضريبة للشخص خلال اثني عشر شهراً السابقة مبلغ 375,000 ريال سعودي «حد التسجيل الإلزامي» فيجب على هذا الشخص التسجيل لأغراض ضريبة القيمة المضافة⁽⁵⁾. مع مراعاة الأحكام الانتقالية المنصوص عليها في اللائحة التنفيذية للنظام والمتعلقة بحد التسجيل الإلزامي خلال الفترة الانتقالية.

ولا تشمل التوريدات الخاضعة للضريبة -لأغراض احتساب حد التسجيل الإلزامي- ما يلي:

- التوريدات المعفاة: مثل الخدمات المالية المؤهلة للاعفاء أو الإيجار السكني المؤهل للاعفاء من الضريبة.
- التوريدات التي تقع خارج نطاق ضريبة القيمة المضافة في أي دولة عضو بمجلس التعاون لدول الخليج العربية.
- عائدات مبيعات الأصول الرأسمالية: تعرّف الأصول الرأسمالية بأنها الأصول المخصصة للاستخدام طويل الأجل⁽⁶⁾.

(5) المادة 3، اللائحة التنفيذية

(6) المادة 1، الاتفاقية الموحدة لضريبة القيمة المضافة



في حالات محددة تطبق أحكام أخرى على التسجيل الإلزامي:

- يتعين على الأشخاص غير المقيمين في المملكة العربية السعودية والمزمين بسداد ضريبة القيمة المضافة عن التوريدات التي يقومون بها أو التي يستلمونها في المملكة العربية السعودية التسجيل لأغراض ضريبة القيمة المضافة بغض النظر عن قيمة التوريدات التي يكونون ملزمين بتحصيل وسداد ضريبة القيمة المضافة⁽⁷⁾.

3.3. التسجيل الاختياري

يمكن للشخص المقيم في المملكة العربية السعودية والذي تجاوزت توريداته الخاضعة للضريبة أو نفقاته الخاضعة للضريبة مبلغ 187,500 ريال سعودي (حد التسجيل الاختياري) خلال اثني عشر شهراً، التسجيل اختياريًا لأغراض ضريبة القيمة المضافة⁽⁸⁾.

(7) المادة 5 (1)، اللائحة التنفيذية
(8) المادة 7، اللائحة التنفيذية



4. مكان التوريد

لم يتم تعريف مصطلح الخدمات المهنية لأغراض ضريبة القيمة المضافة، ولكن غالباً ما تكون للخدمات المهنية التي يتم تصنيفها في هذا الدليل على أنها تقديم للخدمات من قبل المهنيين، اعتبارات مماثلة لتطبيق ضريبة القيمة المضافة على هذه الأنشطة (على الرغم من ارتباطها بمختلف المجالات).

لتحديد المعاملة الضريبية لتوريد الخدمات المهنية، فإن أحد الاعتبارات الأساسية هو تحديد مكان توريد الخدمة.

4.1. القاعدة العامة

بشكل عام، يتم تطبيق ضريبة القيمة المضافة على جميع توريدات الخدمات التي تتم من قبل مقيم في المملكة.

«يقع مكان توريد الخدمات الذي يتم من قبل مورد خاضع للضريبة في محل إقامة المورد»⁽⁹⁾.

هنالك استثناءات للقاعدة العامة بما يخص التوريدات البينية التي تتم لعملاء خاضعين للضريبة (بعد التطبيق الكامل لنظام ضريبة القيمة المضافة في جميع دول مجلس التعاون والإعلان عن تطبيق نظام الخدمة الإلكتروني)⁽¹⁰⁾، وكذلك للخدمات ذات الطبيعة الخاصة (الحالات الخاصة كما وردت في الاتفاقية الموحدة لضريبة القيمة المضافة)⁽¹¹⁾. هذه الحالات الخاصة هي:

- خدمات تأجير وسائل النقل
- توريد خدمات نقل السلع والركاب
- توريد الخدمات المرتبطة بالعقارات
- توريد خدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية والخدمات الموردة إلكترونياً
- خدمات المطاعم والفنادق وتعهّدات تقديم الطعام والمشروبات
- الخدمات الثقافية والفنية والرياضية والتعليمية والترفيهية.
- الخدمات المرتبطة بالسلع المنقولة.

(9) المادة 15، الاتفاقية الموحدة لضريبة القيمة المضافة

(10) المادة 79(6)، (7)، (8)، اللائحة التنفيذية

(11) المواد 17-21، الاتفاقية الموحدة لضريبة القيمة المضافة



في حال انطباق الحالات الخاصة، فإنه يتم تطبيق القاعدة الخاصة بهذه الخدمات بالأولوية على القاعدة العامة لمكان التوريد والتي يتم تحديدها وفقاً لمكان إقامة المورد أو العميل (على الرغم من أن مكان التوريد في العديد من الحالات هو نفسه في كلتا القاعدتين). المزيد من التفاصيل حول الحالات الخاصة والمتعلقة بالخدمات المهنية في هذا القسم.

4.2. توريدات لعملاء خاضعين للضريبة في دول مجلس التعاون

بعد تطبيق نظام الخدمة الإلكتروني⁽¹²⁾ وتنفيذ نظام ضريبة القيمة المضافة على النشاط الإقتصادي بين دول مجلس التعاون الخليجي، فإن مكان توريد الخدمات المقدمة إلى الشخص الخاضع للضريبة هو مكان إقامة العميل :

«استثناءً من أحكام المادة (15) من هذه الاتفاقية، يقع مكان توريد الخدمات الذي يتم من قبل مورد خاضع للضريبة لصالح عميل خاضع للضريبة في محل إقامة العميل».

بالنسبة للتوريدات التي تنطبق عليها أي من الحالات الخاصة لخدمات معينة، سيتم تطبيق هذه القواعد بدلاً من مكان إقامة العميل⁽¹³⁾.

إذا كان مورد من المملكة العربية السعودية يزود العميل المقيم في دولة أخرى من دول مجلس التعاون الخليجي، فيجب عليه أن يحصل على رقم التعريف الضريبي الخاص بالعميل الصادر عن تلك الدولة.

«على الشخص الخاضع للضريبة الذي يقوم بعمل توريد لسلع أو خدمات إلى عميل خاضع للضريبة في دولة عضو أخرى، أن يحصل على رقم التعريف الضريبي لذلك العميل الصادر من تلك الدولة العضو على أن يكون الرقم ساري المفعول في تاريخ حدوث التوريد، مع مراعاة الفقرة الثالثة من هذه المادة.»⁽¹⁴⁾

على المورد الذي لا يستطيع الحصول على رقم التعريف الضريبي المطلوب بموجب الفقرة الثانية من هذه المادة، أن يحدد مكان التوريد على أساس أن العميل ليس عميلاً خاضعاً للضريبة، إلى أن يحصل على الرقم الساري لذلك العميل في تاريخ حدوث التوريد»⁽¹⁵⁾.

يجب على المورد إظهار رقم التعريف الضريبي الخاص بالعميل على الفاتورة الضريبية التي يصدرها لذلك التوريد⁽¹⁶⁾ ويجب على كل من المورد والعميل تقديم بيانات إلى الهيئات الضريبية لتسجيلها عبر نظام الخدمة الإلكتروني. سيتم توضيح هذه المتطلبات عند تنفيذ هذا النظام.

في الحالات التي يمتلك فيها الشخص منشآت في أكثر من دولة، يكون الفرع أو المؤسسة الأكثر ارتباطاً بتوريد السلع أو الخدمات هو المكان الذي يقيم فيه الشخص الاعتباري لتحديد مكان ذلك التوريد.

(12) نصت المادة (71) من الاتفاقية الموحدة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية على استحداث نظام الخدمة الإلكتروني وهو نظام مركزي لتبادل المعلومات الضريبية بين الجهات الضريبية المختصة في دول مجلس التعاون بهدف متابعة التوريدات البينية لضمان الامتثال الضريبي وتطبيق الضريبة في الدولة المستهلكة.

(13) المادة 16، الاتفاقية الموحدة لضريبة القيمة المضافة.

(14) المادة 22، اللائحة التنفيذية.

(15) المادة (21) (2)، اللائحة التنفيذية.

(16) المادة 53 فقرة 5 اللائحة التنفيذية



مثال (1): تأسست شركة الفيسل للبرمجيات في المملكة العربية السعودية، لديها عقد لتعديل نظام برمجيات تخطيط موارد المؤسسات لشركة إيجل للتمويل، وهي شركة استشارية مالية إقليمية مقرها الرياض، ولكن أيضاً مع مؤسسات في الإمارات و سلطنة عمان. يؤثر تنفيذ المشروع على الشركة بأكملها، لكن تتولى شركة الفيسل العمل مع الموظفين الرئيسيين من المكتب الرئيسي في الرياض وتعمل بها وتنفذ جميع الأعمال في الموقع في مكتب إيجل للتمويل المحلي في المملكة العربية السعودية.

لذلك يعد مكان إقامة العميل لهذا المشروع هو المملكة العربية السعودية. يجب على شركة الفيسل للبرمجيات أن تفرض ضريبة القيمة المضافة على الخدمات المقدمة إلى المؤسسة السعودية.

4.3. الخدمات المرتبطة بالعقار

يقع مكان تقديم الخدمات المرتبطة بالعقارات في المكان الذي توجد فيه العقارات (بما في ذلك أي منطقة محددة من الأرض وأي أعمال بناء على هذه الأرض).

تشمل الخدمات المرتبطة بالعقار لأغراض ضريبة القيمة المضافة في المملكة على سبيل المثال ما يلي⁽¹⁷⁾:

- منح أي حق في العقار أو التنازل عنه أو تركه.
- منح أو التنازل عن أو ترك أي حق شخصي في مطابقة أو تلقي منح أي مصلحة أو حق في العقار.
- منح أو التنازل عن أو ترك ترخيص بشغل عقار أو أي حق تعاقدية يمكن ممارسته على العقار أو بالنسبة إليه. بما يشمل تقديم أو تأجير واستئجار مأوى للنوم في فندق، أو مؤسسة مشابهة.
- أي أعمال تشييد أو هدم أو تحويل أو إعادة تشييد أو تعديل أو توسعة أو إصلاح أو صيانة للعقار.
- الخدمات التي يوردها وكلاء العقارات ومنظمو المزادات والمعماريون وفنيو المساحة والمهندسون وغيرهم ممن يقوموا بمهام وأعمال تتعلق بالعقارات.

وقد تشمل الخدمات المرتبطة بالعقارات أية خدمات أخرى ترتبط بالعقار.

مثال (2): تقدم شركة وليامز للهندسة المعمارية المحدودة، التي تأسست في اسكتلندا، خدمات معمارية لشركة ايه بي سي ميني ماركيتس المحدودة لتصميم متجر جديد في موقع محدد استأجرته شركة ايه بي سي في جدة. بما أن الخدمات تتعلق بمنطقة محددة من العقار تقع في المملكة العربية السعودية، فإن مكان توفير الخدمات المعمارية هو المملكة العربية السعودية.

وحيث أن وليامز للهندسة المعمارية المحدودة لا تقع في المملكة العربية السعودية والعميل (شركة ايه بي سي ميني ماركيتس المحدودة) تعتبر شخص خاضع للضريبة لأغراض ضريبة القيمة المضافة في المملكة العربية السعودية، يتوجب على ايه بي سي ميني ماركيتس إجراء تقييم ذاتي لضريبة القيمة المضافة



المستحقة على الخدمات المعمارية بموجب آلية الاحتساب العكسي.

مثال (3): تقدم شركة متخصصة باستشارات في مجال النفط والغاز نموذجاً لخطة سلامة المواقع إلى شركة التكرير السعودية، التي تقوم بتشغيل عدد من مواقع التكرير والتخزين في المنطقة الشرقية. لم يتم تحديد ذلك لموقع معين، بل هو معد للاستخدام من قبل شركات التكرير السعودية لتنفيذه في جميع العمليات والتصميم الخاص للمباني الفردية. لا تتعلق الخدمات التي تقدمها الشركة بمجال معين من العقارات ولا تندرج ضمن الحالات الخاصة للخدمات المرتبطة بالعقارات.

مثال (4): تقدم شركة حمامة سعودية خدمات قانونية تتعلق باتفاقيات الامتياز لسلسلة فنادق تقع في المملكة العربية السعودية ودول مجلس التعاون الخليجي. لا تؤثر هذه الخدمات بشكل مباشر على مساحة أرض محددة أو لم تشكل الأرض جزءاً مركزياً من الخدمة. لا تقع الخدمات ضمن «الحالات الخاصة» للخدمات المرتبطة بالعقارات.

يعد مكان توريد الخدمات المرتبطة بالعقارات التي تقع خارج المملكة العربية السعودية، خارج المملكة، ولا تخضع لضريبة القيمة المضافة في المملكة العربية السعودية (بغض النظر ما إذا كان المورد أو العميل مقيماً في المملكة العربية السعودية).

إن تقديم العقارات كتوريد سلع (بما في ذلك الإجارة أو عقد الإيجار المنتهي بالتمليك أو عقد مماثل يتم بموجبه تأجير السلع مع الحق في الحصول عليها في نهاية المدة) هو تقديم للعقار نفسه (توريد سلع). لا تعتبر هذه العقود توريداً لخدمات مرتبطة بالعقارات.

4.4. الخدمات الإلكترونية

يقع مكان تقديم الخدمات الإلكترونية في الدولة التي يتم فيها الاستخدام الفعلي لهذه الخدمات. بالنسبة للعديد من الخدمات في هذه الفئة، يتم التحقق من الاستخدام من خلال محل الإقامة المعتادة للعميل والتي يتم تحديدها عبر معلومات العميل المحددة.

تعد الخدمات الإلكترونية جزءاً من مصطلح تم تحديده لأغراض ضريبة القيمة المضافة بشكل أوسع، كونها «الاتصالات السلكية واللاسلكية والخدمات الإلكترونية». ترتبط خدمات الاتصالات والخدمات الإلكترونية ارتباطاً وثيقاً، كونها خدمات تتضمن نقل المعلومات إلى المتلقي. وفقاً للائحة التنفيذية، تشمل خدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية والخدمات الإلكترونية على سبيل المثال لا الحصر ما يلي⁽¹⁸⁾

أي خدمة متعلقة ببث أو إرسال أو انبعاث أو استقبال الإشارات أو الكتابة أو الصور أو الأصوات أو المعلومات أيّاً كانت طبيعتها، سواءً كانت بالأسلاك أو الراديو أو البصريات أو غير ذلك من الأنظمة الكهرومغناطيسية،

(18) المادة 24(1)، اللائحة التنفيذية



- أ) نقل أو التنازل عن حق استعمال السعة لأغراض البث والإرسال أو الاستقبال المشار إليها.
- ب) توفير وإتاحة الوصول إلى الشبكات المعلوماتية العالمية.
- ت) توفير وتقديم محتوى سمعي، وسمعي بصري للاستماع أو المشاهدة من قبل الجمهور على أساس برامج مجدولة يقوم بها شخص لديه مسؤوليات تحريرية.
- ث) البث والإرسال الحي عن طريق الإنترنت.
- ج) توريدات الصور أو النصوص التي تورد آلياً مثل الصور الفوتوغرافية وحافظات الشاشات والكتب الإلكترونية وغيرها من المستندات أو الملفات الرقمية.
- ح) توريدات الموسيقى والأفلام والألعاب والبرامج عند الطلب.
- خ) المجلات الإلكترونية.
- د) توريدات المواقع الإلكترونية أو خدمات الاستضافة على المواقع الإلكترونية.
- ذ) صيانة البرامج والمعدات عن بُعد.
- ر) توريدات البرامج وتحديثها.
- ز) المساحات الإعلانية على المواقع الإلكترونية وأي حقوق مرتبطة بذلك الإعلان.

من الواجب مراجعة المعاملة الضريبية بناءً على ما يتم توريده في كل حالة.

مثال (5): تقدم شركة أسامة لاستضافة المواقع عبر الانترنت (تم انشاؤها في المملكة العربية السعودية) خدمات استضافة للمواقع عبر الانترنت وتطوير مواقع الانترنت لمتاجر الخدمات الالكترونية في جميع أنحاء العالم. يتم التعاقد مع شركة أسامة لاستضافة المواقع من قبل شركة رويال جي ام بي اتش (وهي شركة ألمانية تدير موقع إلكتروني في المواد الغذائية) لتطوير واستضافة موقع إلكتروني جديد. تعد الخدمات المقدمة من قبل شركة أسامة مؤهلة كخدمات إلكترونية لأغراض ضريبة القيمة المضافة في المملكة العربية السعودية. وعليه، فإن مكان توريد هذه الخدمات هو البلد التي يتم فيها الاستخدام الفعلي لهذه الخدمات (ألمانيا). لا تقوم شركة أسامة باحتساب ضريبة القيمة المضافة على الرسوم التي يتم دفعها مقابل خدمات تطوير الويب.

لا يعد تقديم التقارير عبر البريد الإلكتروني في حد ذاته خدمة إلكترونية. وبالمثل، لا يعد تقديم خدمة عبر الوسائل الإلكترونية في حد ذاته خدمة إلكترونية.

مثال (6): يقدم مهندس معماري بعض المخططات لتطوير مبنى المكاتب التجارية للعميل. بعد زيارة الموقع وبيع أسابيع من العمل على التصميم، يقوم بإرسال الرسومات إلى العميل عبر البريد الإلكتروني. إن تقديم الرسومات عبر البريد الإلكتروني ليس في حد ذاته توفير للخدمات الإلكترونية. في هذه الحالة، تتعلق الخدمات بمنطقة محددة من العقارات ويجب أن تطبق ضريبة القيمة المضافة على أساس الدولة التي تقع فيها العقارات.

للمزيد من المعلومات حول الخدمات الالكترونية، يرجى الاطلاع على الدليل الإرشادي للاقتصاد الرقمي.



4.5. خدمات التدريب

يعد مكان تقديم الخدمات التعليمية هو الموقع الفعلي الذي تقدم فيه تلك الخدمات⁽¹⁹⁾ وذلك في الحالات التي يتم فيها فرض رسوم على الدخول إلى الفعاليات في موقع محدد أو عندما يتم توفير الخدمات التعليمية في موقع محدد. وتعتبر الهيئة أن «الخدمات التعليمية» تشير إلى تقديم التعليم في فعالية ما أو تقديم التعليم الرسمي مع برنامج محدد مصمم للتطبيق العام لعدد من المتلقين.

مثال (7): تقدم شركة الرياض للاستشارات الضريبية (تأسست في المملكة العربية السعودية) خدمات التدريب لقسم الضرائب في بنك لندن المحدود (تأسس في المملكة المتحدة) على أحكام الامتثال لضريبة القيمة المضافة في المملكة العربية السعودية. يعتمد المحتوى على برنامج معين ولكن تم الاتفاق عليه مسبقاً ومصمم خصيصاً لأنشطة بنك لندن. تتم الدورة التدريبية شخصياً في مكاتب بنك لندن. لا تعد خدمات التدريب في حد ذاتها تقديم للخدمات التعليمية. سيتم تطبيق ضريبة القيمة المضافة على الخدمات المقدمة من قبل المقيمين في المملكة العربية السعودية.

4.6. تلقي الخدمات من قبل شخص خاضع للضريبة في المملكة

يتم فرض ضريبة القيمة المضافة على الخدمات المقدمة في المملكة العربية السعودية إلى شخص خاضع للضريبة (العميل) من قبل مورد غير مقيم باستخدام آلية الاحتساب العكسي.

«إذا كان مكان توريد السلع أو الخدمات في دولة عضو لا يكون المورد مقيماً فيها، يصبح العميل الخاضع للضريبة في هذه الدولة ملزماً بسداد الضريبة المستحقة»⁽²⁰⁾.

يقوم العميل بإدراج ضريبة القيمة المضافة المستحقة بإدخال قيمة الخدمات التي تم تلقيها في الخانة 9 من الإقرار الضريبي. إذا كان يحق للعميل خصم ضريبة القيمة المضافة فيما يتعلق بتلك الخدمات (يرجى الاطلاع على القسم 12 من هذا الدليل بشأن خصم ضريبة المدخلات) لا يتم إجراء أي تعديل إضافي على نموذج الإقرار الضريبي ويتم خصم ضريبة المدخلات تلقائياً من ضريبة القيمة المضافة المستحقة.

المورد غير المقيم هو المورد الذي لا يملك مكان عمل أو مؤسسة ثابتة أخرى في المملكة العربية السعودية فيما يتعلق بذلك التوريد. المؤسسة الثابتة هي أي مقر ثابت للعمل غير مقر العمل، الذي يمارس فيه العمل ويتميز بوجود موارد بشرية وتقنية بشكل دائم وبصفة تمكن الشخص من القيام بتوريد أو تلقي السلع أو الخدمات⁽²¹⁾.

يتوجب على المورد تحديد ما إذا كان لديه مؤسسة سعودية واتخاذ الإجراءات المناسبة للتسجيل إذا لزم الأمر. من الناحية العملية، يجب على متلقي الخدمات الذي يتلقى فاتورة من مورد لا يملك عنوان وسجل تجاري في المملكة العربية السعودية، افتراض أن المورد غير مقيم وتطبيق ضريبة القيمة المضافة باستخدام آلية الاحتساب العكسي في حال كان يقع مكان التوريد في المملكة العربية السعودية.

(19) المادة 25 (1)، اللائحة التنفيذية

(20) المادة 41، الاتفاقية الموحدة لضريبة القيمة المضافة

(21) المادة 1، الاتفاقية الموحدة لضريبة القيمة المضافة



إذا امتلك مورد مكتب رئيسي في الخارج وفرع محلي في المملكة العربية السعودية، فستكون الخدمات بشكل عام مرتبطة بشكل وثيق بفرع المورد في المملكة العربية السعودية. ومع ذلك، في بعض الظروف الخاصة، يمكن أن يكون المكتب الرئيسي مرتبطاً بالتوريد (دون أي تدخل مادي من الفرع المحلي). في هذه الحالات، يعد المورد غير مقيم فيما يتعلق بهذا التوريد.

مثال (8): يطلب مجلس إدارة أحد كبار مزودي خدمات الاتصالات في المملكة العربية السعودية مراجعة إستراتيجية من شركة يونيتي جي ام بي اتش، وهي شركة استشارات إستراتيجية أنشئت في ألمانيا ولديها أيضاً مكتب في المملكة العربية السعودية يقوم بوظائف محدودة للسوق المحلية.

يتم تنفيذ الخدمات بالكامل عبر المكتب الرئيسي للاستشارات الإستراتيجية في ألمانيا، وذلك بسبب تعقيد الخدمات التي يتم تنفيذها وطبيعتها. لا يشارك الفرع المحلي في تقديم الخدمات بأي شكل من الأشكال. في مثل هذه الحالات، لا يعد المورد مقيماً فيما يتعلق بتوريد هذه الخدمات، وبالتالي لا يجب على المكتب الرئيسي تحميل ضريبة القيمة المضافة إلى مزود خدمات الاتصالات السعودية. يجب على مزود الاتصالات في المملكة العربية السعودية إجراء تقييم ذاتي لضريبة القيمة المضافة عبر آلية الاحتساب العكسي على الخدمات التي يقدمها مكتب الاستشارات الإستراتيجية في ألمانيا.



5. التوريدات الخاضعة لنسبة الصفر

يخضع توريد الخدمات المهنية من قبل مورد خاضع للضريبة مقيم في المملكة العربية السعودية لصالح عميل غير مقيم في إقليم المملكة والذي يستفيد من الخدمة في خارج المملكة⁽²²⁾ لضريبة القيمة المضافة في المملكة بنسبة الصفر بالمائة⁽²³⁾.

ولأغراض تطبيق الضريبة بنسبة الصفر بالمائة، فإنه يجب على المورد التأكد من استيفاء كافة المعايير المنصوص عليها في اللائحة التنفيذية لنظام الضريبة⁽²⁴⁾ بإستثناء الحالات الآتية:

أ. إذا كان مكان التوريد للخدمة يقع في أي دولة عضو وفقاً للحالات الخاصة المدرجة في المواد من (17) وحتى (21) من الاتفاقية، ولا يشمل ذلك الخدمات الموردة بشكل منفصل عن الخدمات التي يقع مكان توريدها في أي دولة عضو وفقاً لأي من تلك الحالات الخاصة، والتي قد تكون مرتبطة بها بشكل مباشر أو غير مباشر.

مما يعني أن الخدمات المهنية التالية لا تعتبر مؤهلة لأن تخضع للضريبة بنسبة الصفر بالمائة:

- توريد خدمات مرتبطة بالعقارات، مثل خدمات البناء والهندسة والتصميم والخدمات القانونية والخدمات المتعلقة بقطاع العقارات.
- الخدمات الموردة إلكترونياً، مثل خدمات تطوير الانترنت (لكن لا تخضع للضريبة في حال تقديمها لشخص غير مقيم).
- الخدمات الثقافية والفنية والتعليمية والخدمات التي يتم تقديمها في الفعاليات مثل المؤتمرات والندوات (للمزيد من التفاصيل الرجاء الاطلاع على القسم 8 من هذا الدليل).

مثال (9): تطلب شركة أمريكية عالمية من شركة سعودية متخصصة في مجال البحث والتطوير إجراء بحث إمكانات تطوير مدينة لمعالجة المياه على أرض خالية تمتلكها الشركة في مدينة الخبر. بما أن خدمات البحث والتطوير مرتبطة بالتملكات الموجودة في المملكة العربية السعودية، لا تعد الخدمات مؤهلة لتطبيق نسبة الصفر «يجب أن تفرض ضريبة القيمة المضافة بالنسبة الأساسية على الفاتورة الصادرة عن شركة الأبحاث والتطوير».

ب. إذا كان العميل متلقي الخدمات مقيم في أي دولة عضو.

تتوقع الهيئة بأن هذه الأدلة تستوفي بشكل عام الممارسات من خلال إصدار الفواتير أو أي مستندات أخرى إلى عنوان غير المملكة. كما أنه من الواجب الفحص والاستنتاج الإضافي في حال توفرت معلومات عامة تظهر فيها بأن المتلقي لديه محل إقامة أو فرع في المملكة.

(22) ملاحظة: هذا القسم يوضح متطلبات التوريدات الخاضعة لنسبة الصفر قبل التطبيق الكامل لنظام الخدمة الإلكتروني. بعد تطبيق هذا النظام، ستتغير الإشارة من «غير مقيم في المملكة» إلى «غير مقيم في دول المجلس». (23) المادة 41، الاتفاقية الموحدة لضريبة القيمة المضافة

(23) المادة 34، الاتفاقية الموحدة لضريبة القيمة المضافة

(24) المادة 33، اللائحة التنفيذية



مثال (10): تقوم شركة سعودية للاستشارات التسويقية بالتعامل مع عميل تركي لديه فرع في المملكة العربية السعودية. يتم تقديم خدمات الاستشارات للمكتب الرئيسي، والذي سيتم استخدامه من قبل فرع المملكة في أنشطته الاقتصادية. ولا يجوز لشركة الاستشارات تطبيق نسبة الصفر على الفاتورة الموجهة للمكتب الرئيسي التركي، حيث يمتلك العميل مكاناً للإقامة في المملكة العربية السعودية.

ج. إذا استفاد العميل أو أي شخص مرتبط بالعميل من ذات الخدمات الموردّة مباشرة أثناء تواجد أي منهم في دولة عضو، وكان الشخص المرتبط لا يجوز له استرداد ضريبة المدخلات عنها بالكامل.

ينطوي هذا الاستثناء على تحقق عدة عناصر لا تنطبق ضريبة القيمة المضافة بنسبة الصفر على التوريد في حال انطباق هذه العناصر مجتمعة وهي على النحو الآتي:

إستفادة العميل أو شخص مرتبط به

يجب أن تكون الخدمة الموردّة تمت الإستفادة منها من قبل العميل نفسه أو من قبل شخص مرتبط به كالموظفين العاملين لديه أو شركاء وغيرهم ممن يجمعهم علاقة مباشرة أو غير مباشرة تتيح لهم الإستفادة من الخدمة.

أن تكون ذات الخدمات الموردّة

يشترط لإنطباق الاستثناء أن تكون نفس الخدمة محل التوريد.

التواجد في دول مجلس التعاون («دولة عضو») وقت الإستفادة من الخدمة

يشترط أن يتم الاستفادة من الخدمة قد تم داخل دول مجلس التعاون سواء من قبل العميل أو الشخص المرتبط ولا يشترط الإقامة الدائمة بل يكفي التواجد الفعلي وقت الاستفادة من الخدمة.

عدم أهلية المستفيد لاسترداد ضريبة المدخلات

يجب أن يكون العميل أو الشخص المرتبط به المستفيد من الخدمة لا يمكنه خصم أو استرداد ضريبة المدخلات بالكامل ومنها قد يكون غير مسجل لدى الهيئة لأغراض ضريبة القيمة المضافة، مزاول نشاط معفى.

مثال (11): تعاقدت شركة استشارات سعودية متخصصة في التخطيط المهني والتطوير وهي شركة خاضعة للضريبة ومسجلة لدى الهيئة لأغراض ضريبة القيمة المضافة مع شركة غير مقيمة مقرها فرنسا (غير مسجلة في ضريبة القيمة المضافة في أي دولة عضو) بموجب العقد أرسلت الشركة الفرنسية أحد موظفيها لحضور برنامج تدريبي لمدة أسبوع في مقر الشركة السعودية في مدينة جدة.

على الرغم أن العميل غير مقيم في أي دولة عضو، إلا أن الخدمة تم استخدامها والإستفادة فعلياً داخل المملكة من قبل شخص مرتبط غير مسجل لدى الهيئة لأغراض ضريبة القيمة المضافة ولا يحق له استرداد الضريبة، وبذلك لايجوز تطبيق نسبة الصفر على الخدمة بل يجب فرض الضريبة بالنسبة الأساسية.



د. إذا تم تأدية الخدمات بشكل ملموس على سلع ملموسة متواجدة في دولة عضو أثناء عملية التوريد.

لا تنطبق نسبة الصفر على الخدمات المورد لغير مقيم المجلس في حال كانت الخدمة مرتبطة مادياً بسلعة مادية موجودة داخل دولة عضو أثناء تنفيذ تلك الخدمة.

استثناءً من أحكام الفقرتين الفرعيتين (ج) و (د) أعلاه ، تخضع للضريبة بنسبة الصفر بالمائة الخدمات الموردة من قبل مقدم خدمة رد الضريبة إلى السياح والمتعلقة برد الضريبة، وفق أحكام المادة الثالثة والسبعين من اللائحة

6. تاريخ استحقاق الضريبة

6.1. المبادئ العامة

يجب أن تتضمن كل فاتورة ضريبية صادرة عن توريد خاضع للضريبة تاريخ القيام بالتوريد (تاريخ التوريد لأغراض ضريبة القيمة المضافة). يحدد تاريخ التوريد التاريخ الذي ينشأ فيه استحقاق ضريبة القيمة المضافة، وفقاً للاتفاقية الموحدة لضريبة القيمة المضافة:

«تستحق الضريبة في تاريخ توريد السلع أو الخدمات أو في تاريخ إصدار الفاتورة الضريبية أو في تاريخ استلام المقابل جزئياً أو كلياً وفي حدود المبلغ المستلم، أيهم أسبق»⁽²⁵⁾.

يحدد تاريخ التوريد الفترة الضريبية التي سيتم الإقرار فيها عن التوريد. وبما أن لكل توريد تاريخ استحقاق ضريبة مختلف، فإنه يتم سداد ضريبة القيمة المضافة من قبل المورد للهيئة عند القيام بتقديم الإقرار (عند استحقاق ضريبة القيمة المضافة عن الفترة كاملة).

في الحالات الاعتيادية، يكون التاريخ الفعلي لتوريد سلع أو خدمات هو تاريخ تسليم السلع أو اكتمال أداء الخدمات. ولكن، هنالك بعض القواعد الخاصة لتاريخ التوريد ضمن الاتفاقية الموحدة لضريبة القيمة المضافة واللائحة التنفيذية⁽²⁶⁾.

مثال (15): يقوم علي، مستشار في تقنية المعلومات، بالتعاقد مع بلدية جدة لتزويدها بتقرير حول آلية تطوير تقنية المعلومات لديها. بما أن هذه الاستشارة هي لمرة واحدة وتتضمن تسليمًا واحدًا، فإن تاريخ اكتمال الخدمة هو التاريخ الذي يقوم به علي بتزويد البلدية بالتقرير المطلوب، وذلك هو تاريخ التوريد.

مثال (16): تقوم نورة، طبيبة بيطرية، بتقديم خدمات استشارات طبية. تعتبر الاستشارة الطبية بأنها لمرة واحدة وعليه فإن تاريخ التوريد هو تاريخ القيام بالاستشارة.

(25) المادة 23، الاتفاقية الموحدة لضريبة القيمة المضافة

(26) المادة 23، الاتفاقية الموحدة لضريبة القيمة المضافة والمادة 20، اللائحة التنفيذية



قد يسبق تاريخ حدوث التوريد لأغراض ضريبة القيمة المضافة تاريخ التوريد الفعلي، وذلك في الحالات التي يتم فيها إصدار الفاتورة الضريبية أو استلام المقابل الخاص بالتوريد جزئياً أو كلياً قبل التاريخ الفعلي للتوريد.

إذا تم إصدار الفاتورة الضريبية قبل التاريخ الفعلي للتوريد:	يتعين على المورد الامتثال للالتزامات الضريبية على أساس تاريخ إصدار الفاتورة الضريبية، كما يجب الإقرار عن الضريبة كضريبة مخرجات في الفترة الضريبية التي صدرت فيها الفاتورة الضريبية (حتى وإن لم يتم استلام المبلغ أو لم يحدث التوريد فعلياً).
إذا تم استلام دفعة مقدمة قبل التاريخ الفعلي للتوريد:	يعتبر التوريد أنه حدث في تاريخ الدفعة المستلمة (في حالات الدفع الجزئي، يحدث التوريد بمقدار المبلغ المدفوع).

6.2. التوريدات المستمرة

نصت اللائحة التنفيذية على حالات استحقاق الضريبة للحالات محددة منها حالات التوريد المستمر وهي على النحو الآتي:

التوريدات المتتالية أو الدورية:

في الحالات التي يتم فيها التوريد على أساس متتابع أو دوري بناءً على عقد أو إتفاق ويكون المقابل منسحباً على دفعات محددة بتواريخ محددة مما يؤدي إلى إصدار فواتير متكررة، فإن تاريخ التوريد واستحقاق الضريبة يعد الأسبق من أي تاريخ استحقاق سداد الدفعة، أو تاريخ السداد الفعلي، أو تاريخ إصدار الفاتورة وعلى الأقل مرة في كل فترة (12) شهراً متتالية.

التوريدات الأخرى

في جميع الحالات الأخرى التي لاتندرج ضمن التوريدات التي تتم على أساس مستمر فإنها تعد توريد منفصل، وعليه فإن تاريخ التوريد واستحقاق الضريبة يكون الأسبق من حدوث أي من تاريخ كلاً من إصدار الفاتورة أو تاريخ السداد وذلك بقدر قيمة الفاتور أو السداد.



مثال (17): لدى شركة النخيل للاستشارات عقد مع مصانع الصالح لتقديم خدمات استشارية مستمرة. تصدر الشركة الفاتورة في نهاية كل شهر لتشمل جميع الخدمات المقدمة في الشهر السابق بناءً على عدد الساعات المصروفة.

لدى شركة النخيل التزام بتقديم إقرارات ضريبة القيمة المضافة شهرياً. خلال شهر سبتمبر لم يكن هنالك أية خدمات، ولم تقم شركة النخيل بإصدار أية فواتير ولم تقم بالإقرار عن ضريبة قيمة مضافة لهذا الشهر.

خلال شهر أكتوبر، كانت القيمة الإجمالية للخدمات 20,000 ريال (بالإضافة إلى 3,000 ريال ضريبة قيمة مضافة). أصدرت شركة النخيل الفاتورة الضريبية في 4 نوفمبر وطالبت العميل بالسداد في 10 نوفمبر. لغايات الإقرار عن ضريبة القيمة المضافة، يكون تاريخ التوريد هو 4 نوفمبر وسيتم إدراجه ضمن الإقرار الضريبي لشركة النخيل لشهر نوفمبر.



7. المقابل

تنص الاتفاقية الموحدة لضريبة القيمة المضافة على أنه «يجب أن يتضمن السعر المعلن في السوق المحلي للسلع والخدمات ضريبة القيمة المضافة»⁽²⁷⁾، حيث يجب أن تتضمن الأسعار المعلنة للعامة قيمة ضريبة القيمة المضافة (مثل متجر البيع بالتجزئة).

في هذه الحالات، أو إذا احتوى الاتفاق على صياغة أخرى تنص على تضمين ضريبة القيمة المضافة (مثل «شاملة جميع الضرائب»)، يتم احتساب ضريبة القيمة المضافة المستحقة من المورد على أنها 115/15 من إجمالي المقابل المستحق الدفع.

لاحتساب ضريبة القيمة المضافة في حال كان المقابل المتفق عليه أو المدفوع شاملاً الضريبة

$$\text{الضريبة} = \text{المقابل} \times \frac{15}{115}$$

تعرف الاتفاقية الموحدة مصطلح المقابل كما يلي:

«كل ما حصل أو سوف يحصل عليه المورد الخاضع للضريبة من العميل أو من جهة ثالثة لقاء توريد السلع أو الخدمات متضمناً ضريبة القيمة المضافة»⁽²⁸⁾.

بالنسبة للخدمات المهنية، يتكون المقابل المدفوع للعميل من صافي رسوم المورد للأنشطة المقدمة (قد يعتمد هذا على سبيل المثال على سعر الساعة والوقت المستغرق أو نسبة أو مبلغ ثابت)، بالإضافة إلى أي مدفوعات أو تعويضات (كما هو موضح أدناه) ومبلغ ضريبة القيمة المضافة المستحق على مختلف البنود. يجوز للمورد أن يتقاضى سعراً ثابتاً بما في ذلك هذه البنود.

مثال (18): تتقاضى شركة عمر لخدمات المحاسبة عمولة ثابتة شاملة لضريبة القيمة المضافة تبلغ 1,320 ريال سعودي من عملاء الشركات الصغيرة لإعداد كشف الحسابات السنوي، بما في ذلك تكاليفها المتكبدة لرسوم التقديم عبر الإنترنت ضمن هذا السعر. تقوم باحتساب ضريبة القيمة المضافة المستحقة بنسبة 115/15 من 1,320 (أي ما يعادل تقريباً 172 ريال سعودي). يجب أن تتضمن الفاتورة الضريبة التي تُظهر مبلغ الضريبة، ضريبة القيمة المضافة بمبلغ 172 ريال سعودي.

عادةً ما يكون المقابل نقدي، ولكنه من الممكن أن يتضمن أيضاً مقابل غير نقدي. في سياق الخدمات المهنية، قد ينشأ هذا عندما يوافق مزود خدمة على القيام بشيء مقابل خدمة يقدمها المتلقي (تُعرف أيضاً باسم «المقايضة»). في هذه الحالة، تخضع التوريدات لضريبة القيمة المضافة بناءً على القيمة السوقية العادلة للتوريدات.

(27) المادة 25، الاتفاقية الموحدة لضريبة القيمة المضافة.

(28) المادة 1، الاتفاقية الموحدة لضريبة القيمة المضافة.



مثال (19): تقدم شركة خان خدمات استشارية متخصصة للعملاء متعددي الجنسيات الراغبين في جلب العمالة الوافدة إلى المملكة العربية السعودية. تعاقدت شركة خان مع ستيفانو اس بي ايه (شركة إيطالية متخصصة في مجال الموارد البشرية) لتقديم خدمات استشارية مباشرة إلى أحد العاملين المغتربين في شركة ستيفانو في المملكة العربية السعودية. تقدر هذه الخدمات بمبلغ 50 ألف ريال سعودي بناءً على النسب العادية، ولكن لا يتم دفع أي رسوم حيث سيقوم العميل الإيطالي بتقديم دورة تدريبية مخصصة على الإنترنت للموارد البشرية في المقابل.

في حين أنه لا يتم دفع أي مقابل مالي، تقوم كل من شركة خان و ستيفانو بتقديم توريدات لخدمات. تبلغ القيمة السوقية العادلة لكل من التوريدات 50,000 ريال سعودي. ويجب على خان للإستشارات تطبيق ضريبة القيمة المضافة على الخدمات التي يستهلكها المغترب في المملكة العربية السعودية، ويجب أن تعتبر أيضاً ما إذا كانت تحتاج إلى تطبيق ضريبة القيمة المضافة على تلقي الخدمات من المورد الإيطالي بموجب آلية الاحتساب العكسي.

قد يتفق مورد الخدمة مع عميله على استرداد التكاليف التي يتحملها عندما يتصرف بالنيابة عن العميل، حيث يعتمد تطبيق ضريبة القيمة المضافة على اسم الشخص الذي يتكبد التكاليف.

ويطلق على الحالة التي يتكبد فيها المورد تكاليف مباشرة باسم العميل باسم «المصروفات». وإذا تكبد المورد تكاليف باسمه الخاص ودفع رسوماً إلى العميل، غالباً ما يشار إليها باسم «التعويضات». لم يتم تعريف هذه المصطلحات لأغراض ضريبة القيمة المضافة، ويجب تطبيق المعاملة الضريبية في جميع الحالات على حالة محددة (بغض النظر عن كيفية وصف المبالغ المستحقة على العميل).

تتناول البنود أدناه تفاصيل الظروف التجارية المشتركة للمدفوعات والمبالغ المستردة، والمعاملة الضريبية المناسبة.

7.1. المصروفات

في الحالات التي يقوم مقدم الخدمة بتلقي توريداً من طرف ثالث باسم العميل، يتم هذا التوريد مباشرة من الطرف الثالث إلى العميل.

ويقوم عادة مقدم الخدمة بسداد الدفعة لمورد الطرف الثالث واسترداد المبلغ المدفوع من العميل. في هذه الحالات، لا يعد استرداد الأموال من العميل أي مقابل يقدمه مزود الخدمة. وغالباً ما يشار إلى هذه الحالة باسم «المصروفات».

يجب توخي الحذر حيث يمكن استخدام مصطلح «المصروفات» بشكل مختلف في الممارسات العملية.



ترى الهيئة إمكانية النظر في عدم فرض مقدم الخدمة لضريبة القيمة المضافة على « المصروفات » بشرط استيفاء المعايير التالية:

- يتلقى العميل بالفعل السلع أو الخدمات (سواء مباشرة أو عن طريق مزود الخدمة في الممارسة التجارية الفعلية)؛
- العميل هو الشخص المسؤول عن الدفع.
- أن يكون العميل على علم بالتوريد المقدم من طرف ثالث ويمنح التفويض لمزود الخدمة لسداد المدفوعات نيابة عنه.
- يطلب مقدم الخدمة المبلغ المحدد من العميل دون زيادة.
- تسجيل التكلفة بوضوح في الوثائق التجارية لتكون منفصلة وإضافية عن التوريدات التي يقدمها مقدم الخدمة للعميل.

مثال (20): تقوم شركة تصميم سعودية بتصميم مكتب لعميلها (بنك سينتشرى). وبمجرد اكتمال مرحلة التصميم، يفوض البنك شركة التصميم بدفع رسم قدره 15,000 ريال سعودي إلى البلدية للحصول على شهادة لتنفيذ أعمال البناء الأساسية. وقد تم إصدار التفويض باسم البنك.

تقوم شركة التصميم بتنفيذ أعمال التصميم على حسابها الخاص كمزود خدمة، ولكنها تعمل نيابة عن بنك سينتشرى في الحصول على شهادة من البلدية. في حال طلبت شركة التصميم دفع مبلغ 15,000 ريال سعودي كمبلغ فردي (منفصل عن رسوم التصميم) فسيكون هذا مصروفًا ولا يخضع لضريبة القيمة المضافة.

بينما إذا فرضت شركة التصميم سعرًا شاملاً للتصميم، بما في ذلك تكاليف الحصول على شهادة البلدية، فسيكون هذا توريدًا واحدًا للخدمات، والذي يخضع لضريبة القيمة المضافة بالكامل.

سيؤدي ذلك إلى توضيح الحالة للمورد أو العميل أو للهيئة خلال عمليات التفتيش أو أي مراجعة أخرى للحالة الضريبية لأي من الطرفين. إذا لم يتم إصدار وثائق واضحة للمصروفات فقد يشير ذلك إلى أن مقدم الخدمة قام هو نفسه بتقديم توريد خاضع للضريبة فيما يتعلق بالمقابل الذي تلقاه.



7.2. التعويضات

إذا تكبد مزود الخدمة مصاريف بإسمه الخاص ووافق على دفع رسوم إلى العميل مقابل هذه المبالغ، يعد هذا توريداً مقدماً من مزود الخدمة. ولتمييزها عن «المصروفات»، غالباً ما يشار إلى التكاليف المفروضة بهذه الطريقة باسم «التعويضات».

مع ذلك، يجب ملاحظة أن معاملة ضريبة القيمة المضافة تعتمد على مقدرة التصرف لمقدم الخدمة (سواء كان اسم العميل أو اسمه) بدلاً من الوصف المعطى لهذه الرسوم.

في حالة سداد التعويض، يمكن تطبيق ضريبة القيمة المضافة كتوريد لاحق للسلعة أو الخدمة، أو كمقابل إضافي للحصول على توريد أكبر من قبل مقدم الخدمة.

- يتم فرض نسبة ومعاملة ضريبية مناسبة للتوريد اللاحق لهذه السلعة أو الخدمة عندما يتم توريدها من مقدم الخدمة إلى العميل. عادةً ما يتطابق هذا مع نسبة ضريبة القيمة المضافة المطبقة على الرسوم الأصلية، ولكن قد يختلف هذا بناءً على حالة الأطراف.

مثال (21): الشركة العالمية للعقارات السعودية هي شركة تقدم الاستشارات للشركات حول تطوير مجموعة من مواقع المكاتب على مستوى العالم. ومن أجل إتمام استثمار الخيارات العالمية لبنك المملكة العربية السعودية، تقوم الشركة بالتعاقد مع أحد الموردين في هونج كونج لتقديم الاستشارة من الخبراء بشأن السوق المحلية، وتسعى إلى استرداد رسوم الاستشارات المتكبدة. لا ترتبط استثمار الخيارات بجزء محدد من العقارات، لذلك تخضع لضريبة القيمة المضافة في المملكة العربية السعودية بالنسبة الأساسية.

لا يتقاضى المورد من هونج كونج ضريبة القيمة المضافة على توريده الخاصة. ومع ذلك، يجب على الشركة تحميل ضريبة القيمة المضافة بالنسبة الأساسية على التقرير بأكمله، بما في ذلك سداد التكلفة من المورد في هونج كونج.

إذا كانت التكلفة التي يتم سدادها تشكل جزءاً من التوريد السائد، فسيتم النظر إلى سداد تلك التكلفة كمقابل إضافي للتوريد السائد. لذلك، سيتم تطبيق ضريبة القيمة المضافة بنفس نسبة ذلك التوريد.

مثال (22): تستكمل شركة إيمنت للاستشارات (وهي شركة استشارات في المملكة العربية السعودية) مشروعاً كبيراً مع وزارة سعودية. وتحتاج لإكمال المشروع إلى استقدام بعض الخبراء من دول أخرى، وبالتالي، فإنها توافق على تعويض تكاليف السفر لموظفيها بالإضافة إلى الرسوم المقررة.

لا يعد سداد قيمة تذاكر السفر خدمة منفصلة مقدمة إلى الوزارة - بل يشكل جزءاً لا يتجزأ من المشروع. في حين تخضع أسعار تذاكر السفر التي يتم تحملها لضريبة القيمة المضافة بالنسبة الأساسية، يجب أن يتم تحصيل تعويضات هذه التكاليف كمقابل إضافي لرسوم المشروع (وبالتالي تخضع لضريبة القيمة المضافة بالنسبة الأساسية).



7.3. التعديل على المقابل

في حال تغيير المقابل المتفق عليه سابقاً لتوريد سلع أو خدمات، يتغير أيضاً مبلغ ضريبة المخرجات المستحقة عن التوريد. حيث نصت الاتفاقية الموحدة على ما يلي:

«يحق للخاضع للضريبة تسوية قيمة الضريبة التي فُرضت عند حدوث أي من الحالات الآتية بتاريخ لاحق لتاريخ التوريد:

1. إلغاء التوريد أو رفضه جزئياً أو كلياً ،
2. تخفيض قيمة التوريد.
3. عدم تحصيل المقابل جزئياً أو كلياً وفقاً للشروط المطبقة على الديون المعدومة في كل دولة عضو»⁽²⁹⁾.

تأثير هذه الأحداث في مجال الخدمات المهنية كما يلي:

يكون **الإلغاء الكلي** للتوريد عند عدم تقديم الخدمات أو عدم القيام بأي عمل مادي نحو المخرجات المتفق عليها. ولا يعد المورد مؤهل لتلقي أي مقابل. في هذه الحالة، لا يجوز للمورد تقديم أي توريد لأغراض ضريبة القيمة المضافة.

يحدث **الإلغاء الجزئي** للتوريد عندما يتغير نطاق العمل المتفق عليه، بحيث يتم توفير جزء فقط من الخدمات. المورد مؤهل بشكل عام لمقابل مخفّض.

يتضمن **رفض التوريد** أن يكون المورد يقدم خدمات ولكن يرفض العميل الخدمات المقدمة. في هذه الحالات، قد يرفض العميل دفع كامل المقابل للخدمات.

في سياق الخدمات المهنية، غالباً ما يكون من الصعب عملياً «إعادة» الخدمات إلى المورد بمجرد استلامها. وتؤكد الهيئة أنه في حال رفض العميل بعض الخدمات على أنها غير مرضية (ورفض دفع أي مبالغ)، فلا يقدم المورد توريداً مفترضاً لتلك الخدمات لأغراض ضريبة القيمة المضافة. يجب أن يحتفظ المورد بدليل على رفض العميل لإثبات ذلك في الإقرار الضريبي.

عادةً ما يكون تخفيض قيمة التوريد حسب الاتفاق بين المورد والعميل لتطبيق مقابل مخفّض على التوريد.

(29) المادة 27، الاتفاقية الموحدة لضريبة القيمة المضافة



عدم دفع المقابل، حيث يتم في هذه الحالة تقديم الخدمات بشكل كامل إلى العميل، ولكن العميل لا يقوم بالدفع (يسمى أيضًا «الديون المعدومة»). لا يمكن تعديل الديون المعدومة إلا بعد استيفاء جميع المعايير المنصوص عليها في اللائحة التنفيذية. هذه المعايير تشمل⁽³⁰⁾:

- أن يكون الشخص الخاضع للضريبة قد أضاف سابقًا الضريبة المحسوبة عن التوريد الخاضع كضريبة مخرجات في إقراره الضريبي وسدد الضريبة المستحقة.
- أن تكون قد انقضت مدة لا تقل عن اثني عشر شهرًا من تاريخ التوريد الخاضع،
- أن يكون لدى الشخص الخاضع للضريبة شهادة صادرة من محاسب قانوني مرخص له ومعتمد، تدل على إجراءات شطب الديون من الدفاتر، وللهيئة قبول أي مستندات ثبوتية أخرى إن كان الشخص الخاضع للضريبة غير ملزم بتعيين مراجع حسابات وفقًا لما تقضي به الأنظمة السارية.
- في الحالات التي تكون المبالغ التي لم يقم العميل بسدادها تزيد عن مئة ألف (100,000) ريال وكان قد قام بمباشرة الإجراءات القانونية بشكل رسمي دون نتيجة، فإن الشخص الخاضع للضريبة يستطيع أن يقدم ما يدل على إتخاذ الإجراءات المذكورة، كإصدار حكم قضائي أو إفلاس المدين أو أمر صادر عن المحكمة ببدء أي إجراء رسمي آخر يثبت المطالبة.

في جميع الحالات بخلاف عدم دفع المقابل، إذا تم إصدار فاتورة ضريبة للتوريد، وتم تغيير المقابل لأحد الأسباب المذكورة أعلاه، يجب على المورد إصدار إشعار دائن للإبلاغ عن التغيير في المقابل⁽³¹⁾.

إذا قام المورد بالإقرار عن ضريبة المخرجات، فيجوز له إجراء تعديل على ضريبة المخرجات في الفترة الضريبية التي تمت فيها عملية التغيير أو التي صدر فيها الإشعار الدائن، أيهما حدث متأخرًا⁽³²⁾ إذا قام العميل بتخفيض ضريبة المدخلات فيما يتعلق بالتوريد، يجب عليه أن يعدل أيضًا ضريبة القيمة المضافة التي تم خصمها لتوافق التغيير في المقابل.

للمزيد من التفاصيل حول إصدار الإشعار الدائن وإجراء تعديلات على ضريبة المخرجات في مثل هذه الحالات الخاصة. الرجاء الاطلاع على الدليل الإرشادي الخاص بالفواتير الضريبية والسجلات.

(30) المادة 40، اللائحة التنفيذية

(31) المادة 54، اللائحة التنفيذية

(32) المادة 40(5)، اللائحة التنفيذية



8. الفعاليات المهنية والندوات

تعتبر الفعاليات والأحداث المهنية والندوات بأنها الفعاليات التي تتضمن بشكل عام القيام بالتدريب، أو التطوير المهني أو التسويق أو الأنشطة الترويجية أو مزيج من هذه العوامل لمجموعة من الحضور.

من الممكن أن تتم هذه الأحداث على مدار عدة أيام وقد تشمل في بعض الحالات توفير للطعام والإقامة والأحداث الثقافية في المدينة المضيافة.

8.1. الفعاليات التي يقوم فيها الحضور بدفع رسوم

في الحالات التي يقوم بها الحضور بدفع رسوم لقاء حضور فعالية، فإن الهيئة تعتبر في معظم الحالات بأن مكان حدوث التوريد هو الدولة التي تم فيها انعقاد الفعالية/الحدث. من الممكن أن تتعلق هذه الرسوم بخدمات ثقافية أو تعليمية أو ترفيهية، ومن الممكن أن تتضمن خدمات توفير الطعام والإقامة.

في جميع الحالات، يتم تطبيق ضريبة القيمة المضافة في الدولة التي تحدث فيها الفعالية.

مثال (23): تقوم غرفة التجارة اليابانية باستضافة ندوة سنوية في الرياض وذلك لترويج الأنشطة الاقتصادية للشركات اليابانية في أنحاء العالم. الغرض من الندوة هو تزويد الحضور بمعلومات ثقافية وتعليمية حول الأعمال في اليابان. تبلغ رسوم حضور الندوة 2,500 ريال سعودي.

قامت الشركة اليابانية المحدودة للإنتاج، شركة مؤسسة في مصر، بإرسال مدير مبيعاتها (محمد) لحضور هذه الندوة. وبما أن رسوم الحضور تتعلق بالحضور الفعلي للندوة (ذات الطبيعة الثقافية والتعليمية)، فإنه سيتم تطبيق ضريبة القيمة المضافة في المملكة على هذه الرسوم.

8.2. الفعاليات بدون رسوم

في حال تم تقديم عناصر أخرى للحضور ضمن الفعالية وبشكل منفصل، كخدمات الإقامة أو الأنشطة الثقافية (مثال: رحلة في المدينة)، فإن هذه الخدمات ستخضع لأحكام التوريد المفترض.

في حال قام منظم الفعالية بخمض ضريبة المدخلات عند شرائه لهذه العناصر، فإنه ملزم باحتساب ضريبة القيمة المضافة إذا تم توريدها للحضور دون مقابل.



8.3. خدمات تموين الأغذية والمشروبات

لا يمكن خصم ضريبة المدخلات المتكبدة على خدمات الضيافة وتموين الأغذية والمشروبات ما لم يكن هناك التزام نظامي على الخاضع للضريبة بتوفير تلك الخدمات لموظفيه في مكان العمل بموجب أي نظام ساري في المملكة لأغراض مزاوله النشاط الإقتصادي، إلا إذا قام الشخص الخاضع للضريبة بإعادة توريد تلك السلع أو الخدمات كتوريدات خاضعة للضريبة.⁽³³⁾

ومع ذلك، فإنه لا يمكن خصم ضريبة القيمة المضافة المتكبدة على وجبات الطعام الرسمية التي يتم تقديمها في المكان المخصص للطعام بالندوة أو الفعالية. يمكن للمنظم أن يختار تقييد ضريبة المدخلات على هذه النفقات المتعلقة بخدمة الطعام.

في حال قام المنظم بفرض رسوم على الحضور نظير خدمات الطعام خلال الفعالية أو الندوة، فإنه يجب تحديد هذه الرسوم بشكل منفصل في الفاتورة لكي يستطيع المتلقي من معرفة المبلغ الغير قابل للخصم لأغراض الإقرار عن ضريبة القيمة المضافة.

مثال (24): قامت شركة حمامة سعودية بإقامة ندوة لنقاش أثر تشريعات جديدة، ويتبعها عشاء في مطعم لـ 20 شخص من الحضور. لم تقم شركة الحمامة بفرض رسوم على الحضور، حيث أن الغرض من الندوة هو الحصول على أعمال إضافية من العملاء.

بما أن شركة الحمامة لم تقم بفرض رسوم على أي من الحضور، فإنه لا يوجد قيمة ضمنية للندوة وليس هنالك توريد مفترض.

تعتبر الوجبة عنصر منفصل ومحدد القيمة، وبما أن شركة الحمامة لم تقم بخصم ضريبة المدخلات عن خدمة المطعم، فإن تقديم وجبة الطعام بدون مقابل لا يعتبر توريداً مفترضاً.

(33) المادة 50، اللائحة التنفيذية



9. الاستشارات المالية

9.1. المبادئ العامة

تشمل الخدمات المالية مجموعة واسعة من المنتجات المالية المقدمة إلى كل من العملاء المسجلين لأغراض ضريبة القيمة المضافة وغيرهم من العملاء.

تعد توريدات الخدمات المالية المقدمة إلى شخص مقيم في المملكة العربية السعودية معفاة من ضريبة القيمة المضافة⁽³⁴⁾، ولكن من الممكن معاملة الكثير من التوريدات على أنها خاضعة لضريبة القيمة المضافة تبعاً لكيفية تحصيل المقابل عن هذه الخدمات المالية. ينص الجدول أدناه على ملخص للمبادئ العامة التي تم مناقشتها في الدليل الإرشادي الخاص بالخدمات المالية⁽³⁵⁾.

معرفة من ضريبة القيمة المضافة	الخدمات المالية التي يتم تحصيل المقابل عنها بصورة فائدة، فارق سعر العرض والطلب، الهامش أو الهامش الضمني. الدخل المشابه الذي يتم تحصيله عن طريق منتجات التمويل الإسلامي. إصدار أو نقل سندات الدين أو رأس المال. توفير عقود التأمين أو إعادة التأمين على الحياة.
خاضعة للضريبة بنسبة 15 %	جميع الخدمات المالية الأخرى التي يتم تقديمها داخل المملكة العربية السعودية، والتي تشمل أي رسوم صريحة أو عمولات أو خصم تجاري. توفير عقود التأمين الأخرى (دون التأمين على الحياة). أتعاب الوسطاء الماليين.
قد تخضع لنسبة الصفر أو خارج نطاق ضريبة القيمة المضافة في المملكة العربية السعودية	الخدمات المالية المقدمة إلى متلقي مقيم خارج المملكة العربية السعودية

تفرض ضريبة القيمة المضافة على جميع الخدمات المالية المقدمة داخل المملكة العربية السعودية من شخص خاضع للضريبة، وذلك إذا كان المقابل واجب السداد عن الخدمة في صورة رسم أو عمولة أو خصم تجاري صريح (أي غير ضمني)⁽³⁶⁾.

يقصد بعبارة رسم صريح أو عمولة صريحة المبلغ المحدد واجب السداد من العميل، سواء كان هذا المبلغ قيمة نقدية محددة أو نسبة مئوية من مبلغ ثابت. بينما يقصد بالخصم التجاري أي مبلغ محدد يتم خصمه من مبلغ مستحق آخر.

ويعني ذلك بأن توريد الخدمات المالية يخضع لضريبة القيمة المضافة عند إمكانية معرفة قيمة هذا التوريد بصورة واضحة بالنظر إلى رسم صريح مفروض على هذه الخدمات المالية المقدمة.

(34) المادة 29، (1)، اللائحة التنفيذية

(35) المادة 29، (2)، اللائحة التنفيذية

(36) المادة 29، (2)، اللائحة التنفيذية



9.2. خدمات الاستشارات المالية

تتضمن خدمات الاستشارات المالية بشكل عام الموردين الذين يقومون بتقديم الاستشارات للعملاء بما يتعلق بالمنتجات المالية أو مساعدة العملاء في التخطيط المالي. ولا يقوم مورد الخدمات الاستشارية المالية عادةً بتوريد المُنتج المالي نفسه.

من الممكن تقديم هذه الخدمات من خلال مستشاري خدمات مالية ومستشاري استثمار ووسطاء ووكلاء تأمين وخبراء.

لا يقوم مورد خدمات الاستشارات المالية بالتصرف بصفته أصيل/موكل بما يتعلق بتوريد لمنتجات مالية. وتقتصر أنشطته على تقديم الاستشارة للعملاء بما يتعلق بالمنتج المالي. يكون مقابل هذه الخدمات عبارة عن رسوم صريحة (مثل رسوم حسب الساعة أو رسوم ثابتة) أو عمولة (نسبة)، حيث لا يتحمل المستشار المالي أية مخاطر مالية تتعلق بالتمويل. وعليه، فإنه لا يتم تطبيق الإعفاء من ضريبة القيمة المضافة في معظم الحالات.

مثال (25): يقوم عبدالله، وهو مستشار للخدمات المالية، بتقديم خدمات استشارية مالية حول إمكانية تمويل عملية شراء منازل لعملاء طبيعيين (أفراد) في المملكة. سيقوم العميل بدفع الرسوم وفقاً للوقت الذي سوف يستغرقه عبدالله في الخدمات. يقوم عبدالله بفرض الرسوم بشكل صريح وبذلك تخضع لضريبة القيمة المضافة.

المزيد من التفاصيل حول خدمات الاستشارات المالية ضمن الدليل الإرشادي الخاص بالخدمات المالية.

10. العقود الدولية

10.1. ما هي العقود الدولية

كثيراً ما يستخدم الأطراف ترتيبات «العقود الدولية» في سوق الخدمات المهنية الدولية. لم يتم تعريف مفهوم العقود الدولية لأغراض ضريبة القيمة المضافة، ولكن لأغراض هذا الدليل فإنها تُشير إلى الحالة التي يقوم بموجبها كيان واحد داخل مجموعة (على سبيل المثال المكتب الرئيسي أو الكيان المسؤول عن المشتريات) بإبرام عقد شامل أو «إطار عمل» مع مورد خدمات ينطبق على جميع أو عدة كيانات داخل المجموعة الدولية.

من الأمثلة على الأسباب التجارية لهذه العقود هو حاجة المكتب الرئيسي للسيطرة على المشتريات أو استخدام سلسلة التوريد بكفاءة أكبر.



10.2. الآثار الضريبية للخدمات الموردة ضمن العقود الدولية

10.2.1. تحديد العميل والمورد

يعتمد تطبيق ضريبة القيمة المضافة على التوريدات التي تتم وفقاً للعقود الدولية على هوية المورد والعميل لكل توريد.

يجب أن يحدد العقد الدولي المنشأة التي تقع عليها مسؤولية توريد الخدمات. هنالك بعض الاتفاقيات التنظيمية التي تتضمن أن تقوم الفروع المحلية أو مجموعة شركات «مقدمة الخدمة» بالخدمات الرئيسية بصفتها مقاول من الباطن للمكتب الرئيسي لمقدم الخدمة. وفي بعض الحالات، من الممكن أن تتم الإشارة صراحة في الاتفاق التنظيمي على أن الفروع المحلية أو مجموعة الشركات هي عبارة عن مقاولين من الباطن أو مقدمي خدمات وفقاً للعقد الدولي. تم تعريف العميل على أن «الشخص الذي يتلقى سلع أو خدمات»⁽³⁷⁾. عادة ما يتم تحديد ذلك من خلال الشخص الذي يقوم بتوجيه المورد والشخص الذي يقوم بالتعاقد مع المورد.

في حال وجود اتفاق وإطار عمل، من المهم القيام بفحص كل معاملة على حدة، والتي تعد توريدات منفصلة، تخضع لمعاملة ضريبية مختلفة. في الحالات التي تكون فيها العلاقة التعاقدية والالتزامات تندرج ضمن اتفاق تنظيمي دولي واحد، فإن المنشأة التي تستخدم أو تقوم بالانتفاع من الخدمة الموردة هي الأكثر قدرة على تحديد أية منشأة هي العميل فيما يتعلق بالتوريد.

10.2.2. الرسوم ضمن المنشأة القانونية الواحدة

في حال كان لدى المنشأة السعودية التي يقع مكتبها الرئيسي في المملكة فرعاً في دولة أخرى مختلفة أو عكس ذلك، فإن أية رسوم يتم فرضها بين المكتب الرئيسي و الفرع لا تخضع لضريبة القيمة المضافة⁽³⁸⁾. في هذه الحالات، من المهم تحديد أية منشأة ضمن الكيان القانوني (المكتب الرئيسي أو الفرع) هي الأكثر ارتباطاً بأي توريد تقوم به أو تستلمه من طرف ثالث.

10.2.3. خضوع العقود المهنية الدولية لنسبة الصفر بالمائة

من الممكن أن يقوم مقدمي الخدمات المهنية في المملكة بتقديم خدمات بموجب العقود الدولية التي يبرمها مقدمو الخدمات التابعون في بلدان أخرى. عادة، ما يتم توجيه المورد السعودي المحلي من قبل المنشأة غير المقيمة للقيام بالخدمات المهنية. سيقوم المورد السعودي بإصدار فاتورة للمنشأة التابعة غير المقيمة نظير الخدمات، ولكن يمكن أن ترتبط هذه الخدمات بشخص في المملكة أو نشاط يتم في المملكة.

(37) المادة 1، الاتفاقية الموحدة لضريبة القيمة المضافة

(38) المادة 8، (1) اللائحة التنفيذية



يتم تحديد إمكانية تطبيق نسبة الصفر على الفاتورة من خلال نشاط المورد السعودي.

- في الحالات التي لا يقوم فيها المورد السعودي بتقديم استشارة أو مساعدة مباشرة أو أي منفعة مباشرة لشخص في المملكة (أو لا يوجد أي اتصال مباشر مع الشخص في المملكة)، ويقوم فيها بتوريد الخدمات للمنشأة التابعة، فإن المنفعة المباشرة تكون للمنشأة التابعة غير المقيمة. يتوجب على المورد السعودي تطبيق نسبة الصفر بالمائة مع الأخذ بالاعتبار الشروط الأخرى.
- في الحالات التي يقوم فيها المورد السعودي بتقديم استشارة أو مساعدة مباشرة أو أي تسليمات ليتم استخدامها مباشرة من قبل شخص أو منشأة في المملكة، فإن المنفعة المباشرة يتم استلامها في المملكة. لا يمكن للمورد السعودي تطبيق نسبة الصفر بالمائة، وعليه تطبق ضريبة القيمة المضافة بالنسبة الأساسية.

للمزيد من التوضيحات، يرجى الاطلاع على الأمثلة أدناه في البند 10.2.5.

10.2.4. تحليل العقود الدولية

لتحديد الآثار الضريبية لكل توريد من توريدات الخدمات، يتوجب الأخذ بالترتيبات التعاقدية بالإضافة إلى الحقائق الفعلية والظروف المحيطة لكل حالة على حدة. حيث أنه من الممكن أن تؤدي فروقات بسيطة في الحقائق إلى فروقات جوهرية في تطبيق ضريبة القيمة المضافة.

بشكل عام، تعتبر الترتيبات التعاقدية مؤشراً على تحديد نية وقصد الأطراف والمعاملة الضريبية للتوريد. في بعض الحالات، لا تتوافق الترتيبات التعاقدية مع الحقائق الفعلية والظروف المحيطة بالتوريد. عندها، يتم تحديد المعاملة الضريبية المناسبة وفقاً لهذه الحقائق والوقائع.

يمكن للهيئة تطبيق ضريبة القيمة المضافة على المعاملات بناءً على الحقائق المتوفرة (عوضاً عن شكل الترتيبات التعاقدية) في حال أعطت الترتيبات التعاقدية نتيجة خاطئة لضريبة القيمة المضافة أو إذا قام الأطراف بوضع هيكل توريد الخدمات بشكل يؤدي إلى تجنب فرض ضريبة القيمة المضافة في المملكة.

10.2.5. أمثلة على العقود الدولية

مثال (26): قام البنك الأوروبي المحدود، مؤسس في المملكة المتحدة، بإبرام عقد دولي مع شركة جلوبال البريطانية للاستشارات وهي شركة خدمات استشارية مؤسسة في المملكة المتحدة. يتضمن جزء من الخدمات الاستشارية ضمن العقد الدولي القيام بدراسة لمدى تأثير التوسع المتوقع لأعمال فرع البنك الأوروبي في المملكة - الرياض.

ستقوم شركة جلوبال السعودية للاستشارات، منشأة ضمن مجموعة شركات جلوبال البريطانية في المملكة بالدراسة المطلوبة.

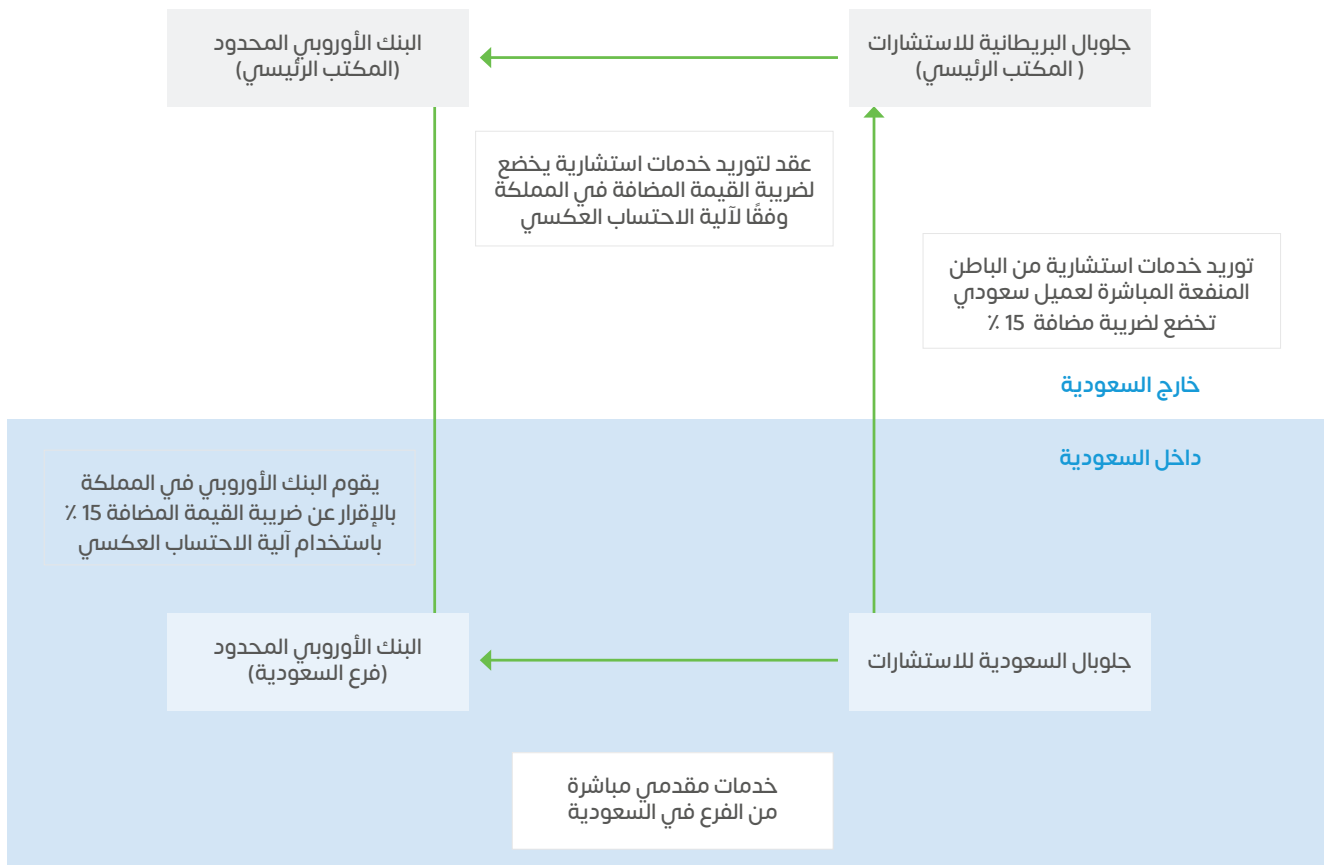
وفقاً للترتيبات التعاقدية، ستقوم شركة جلوبال السعودية بالعمل كمقاول من الباطن لشركة الاستشارات البريطانية، وستقوم شركة جلوبال البريطانية بتقديم الخدمات للبنك الأوروبي المحدود.

(38) المادة 1، الاتفاقية الموحدة لضريبة القيمة المضافة



سيقوم موظفو شركة الاستشارات السعودية بالعمل في مكاتب فرع البنك الأوروبي في المملكة، وتقديم المساعدة لموظفي الفرع.

يوضح الرسم البياني أدناه كيفية تأدية الخدمات، مع وصف للمنفعة المباشرة وفقاً للاتفاق.



وفقاً للعلاقة التعاقدية، ستقوم شركة الاستشارات السعودية بإصدار فاتورة عن الأعمال التي قامت بها لشركة الاستشارات البريطانية. في هذه الحالة، وبما أن البنك الأوروبي قام بالانتفاع مباشرة من الخدمات، فإن شركة الاستشارات السعودية لن تقوم بتطبيق نسبة الصفر بالمائة على الفاتورة وعليها فرض ضريبة قيمة مضافة بنسبة 15 % على شركة الاستشارات البريطانية.

وفقاً للعقد الدولي، ستقوم شركة الاستشارات البريطانية بإصدار فاتورة للمكتب الرئيسي للبنك الأوروبي في المملكة المتحدة. وعلى الرغم من أن ترتيبات إصدار الفواتير وفقاً للعقد الدولي تتضمن بأن تتم الفوترة في المملكة المتحدة، إلا أنه تم الاستفادة واستعمال الخدمات من قبل فرع البنك في السعودية، وعليه فإن فرع البنك في السعودية هو المنشأة الأكثر ارتباطاً بالتوريد (وبذلك فهو متلقي التوريد).



يتوجب على فرع البنك الأوروبي في السعودية القيام باحتساب ضريبة القيمة المضافة على الفاتورة الصادرة من شركة الاستشارات البريطانية وفقاً لآلية الاحتساب العكسي.

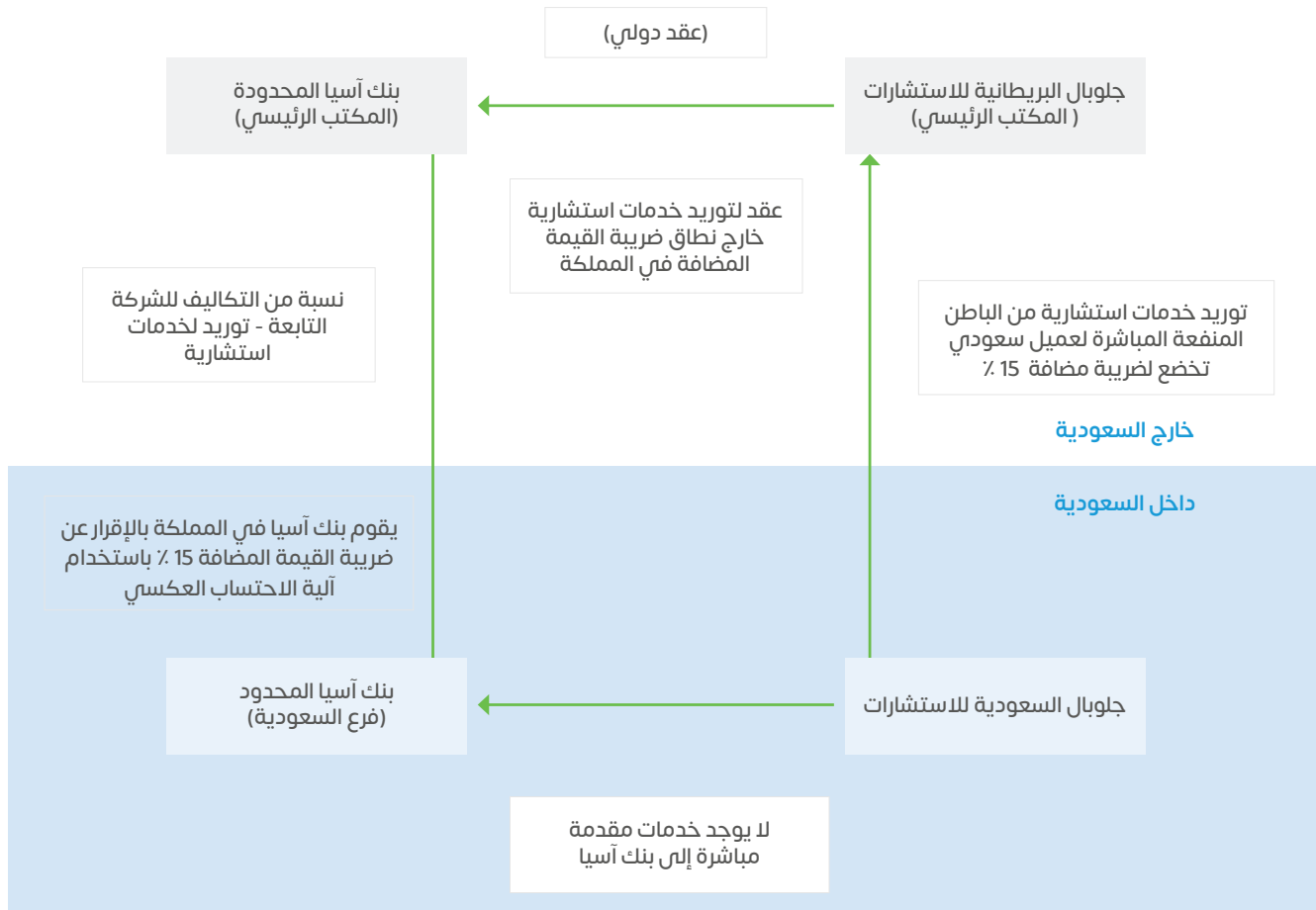
مثال (27): لدى شركة جلوبال البريطانية للاستشارات أيضاً عقد دولي مع بنك آسيا المحدود، الواقع مكتبه الرئيسي في سنغافورة وله العديد من الفروع من ضمنها في المملكة العربية السعودية.

قامت شركة جلوبال البريطانية للاستشارات بالتعاقد مع بنك آسيا للقيام بدراسة في عدد من الدول التي يتواجد فيها البنك. وقامت بالترتيب مع شركة جلوبال السعودية للاستشارات للقيام بجمع معلومات معينة من فرع بنك آسيا في المملكة. يقوم فريق الشركة السعودية للاستشارات بالقيام بذلك ولكنه لا يقوم بتقديم الخدمات مباشرة لفرع البنك في المملكة، يقوم المكتب الرئيسي لشركة الاستشارات البريطانية بتحليل المعلومات وإجراء الدراسة المطلوبة.

يمكن لشركة الاستشارات السعودية فرض رسوم على شركة الاستشارات البريطانية نظير الوقت المتكبد للقيام بجمع المعلومات. يمكن أن تخضع هذه الرسوم لضريبة القيمة المضافة بنسبة الصفر بالمائة، حيث أن المنفعة المباشرة من الخدمات تمت لشركة الاستشارات البريطانية. لم يتم تقديم الخدمات مباشرة لفرع بنك آسيا في المملكة (على الرغم من أن الفرع سيقوم لاحقاً بالاستفادة بشكل غير مباشر من الخدمات، إلا أن ذلك لا يؤثر على المعاملة الضريبية للتوريد الذي قامت به شركة الاستشارات السعودية).

تقوم شركة الاستشارات البريطانية بتقديم تقريرها ودراساتها لبنك آسيا المحدود، ويقوم المكتب الرئيسي للبنك بتزويد شركاته التابعة بالاجراءات اللازمة. ويقوم البنك أيضاً بفرض جزء من تكاليف الدراسة على هذه الشركات التابعة.

تعتبر الدفعة التي يقوم بها بنك آسيا - فرع السعودية إلى المكتب الرئيسي للبنك بانها مقابل عن الخدمات المستلمة من مورد غير مقيم (بنك آسيا المحدود). وعليه، فإنه يتوجب على الفرع في السعودية الإقرار عن ضريبة القيمة المضافة على هذه الخدمات وفقاً لآلية الاحتساب العكسي.





11. الرسوم ضمن مجموعة الشركات

11.1. الخدمات الإدارية

في العديد من المؤسسات تتم إدارة الشركات أو مجموعة الشركات على مستوى مركزي. ومن الممكن أن تتضمن الخدمات الإدارية العديد من الأنشطة، ومنها:

- إدارة الشؤون القانونية والضريبية للمجموعة (أو الشركة).
- المحاسبة والإدارة على مستوى المجموعة (الشركة).
- التطوير الاستراتيجي للمجموعة (الشركة).
- إدارة الوضع النقدي للمجموعة (الشركة).
- خدمات تشغيلية أخرى للمجموعة (الشركة).

تقوم المنشأة أو الشخص الذي يؤدي الخدمات الإدارية بطلب سداد دفعات عن أنشطته بغرض الحصول على مقابل للخدمات.

وبصفه عامة لكي تصبح الخدمات الإدارية رسمية، يتم وضع اتفاق يحدد الأنشطة التي سيتم تأديتها والطرف الذي سيقوم بها والطرف الذي سيتلقى تلك الخدمات والأسعار.

عدا حالات الاستثناء، تخضع الخدمات الإدارية بين المنشآت السعودية لضريبة القيمة المضافة بالنسبة الأساسية. إذا قامت شركة سعودية بتوريد خدمات إدارية لشركة غير سعودية، فإنه يجب التأكد من قواعد مكان التوريد وخضوع تلك الخدمات للضريبة بنسبة الصفر بالمائة وذلك بالاعتماد على طبيعة الخدمات التي ستقدم.

من المتوقع أن يتم تطبيق القاعدة العامة لمكان التوريد على الخدمات الإدارية (الرجاء الاطلاع على القسم 4 من هذا الدليل). بشكل عام، من غير المتوقع أن تندرج الخدمات الإدارية ضمن الحالات الخاصة لمكان التوريد.

مع ذلك، إذا تم وصف الخدمات بأنها خدمات إدارية ولكنها تشتمل فعلياً على خدمات أخرى (مثل استئجار مساحة من مكاتب)، فيجب تطبيق ضريبة القيمة المضافة بناءً على الخدمات الفعلية المقدمة.

وفقاً لقواعد المجموعة الضريبية، فإنه يتم معاملة المجموعة على أنها شخص خاضع للضريبة واحد⁽³⁹⁾ أية توريدات بين أعضاء المجموعة الضريبية، والتي تتضمن خدمات إدارية، تعتبر خارج نطاق ضريبة القيمة المضافة (أي أنه لا يتم فرض ضريبة قيمة مضافة على أي مقابل يتم سداده للسلع أو الخدمات الموردة)⁽⁴⁰⁾. لا تخضع الرسوم ضمن المنشأة القانونية (مثل الرسوم من المكتب الرئيسي للفرع) لضريبة القيمة المضافة.

(39) المادة 4، الاتفاقية الموحدة لضريبة القيمة المضافة
(40) المادة 18(2)، اللائحة التنفيذية



11.2. خدمات أخرى ضمن المجموعة

بالإضافة إلى الخدمات الإدارية، تقوم شركات المجموعة بفرض رسوم على خدمات أخرى ضمن المجموعة والتي تخضع لضريبة القيمة المضافة، كالخدمات التنفيذية والمالية.

تعتبر الخدمات المالية معفاة من ضريبة القيمة المضافة، عند فرضها بهامش ضمني. وعليه، في حال قامت شركة ضمن المجموعة بتوريدات معفاة (أنشطة مالية لشركات خارج المجموعة الضريبية)، فإن ذلك سيؤثر على حق الشركة التي تقوم بالخدمات المالية في خصم ضريبة المدخلات.

تعتبر المعاملة الضريبية للخدمات ضمن المجموعة مماثلة للمعاملة الضريبية للخدمات التي تتم للشركات خارج المجموعة وذلك لأغراض ضريبة القيمة المضافة، إلا إذا كان كل من مورد الخدمة والمتلقي ضمن نفس المجموعة الضريبية.

11.3. تاريخ التوريد

عادة ما يتم تقديم الخدمات الإدارية أو الخدمات الأخرى ضمن المجموعة خلال مدة معينة، وتعتبر بأنها توريدات مستمرة للخدمات.

تُستحق ضريبة القيمة المضافة في تاريخ استحقاق الدفعة (للتوريدات التي تُستحق فيها الدفعات على شكل أقساط)، أو تاريخ الدفع أو تاريخ إصدار الفاتورة أيهم أسبق.



تتم عملية الدفع الفعلية أو إصدار الفواتير للخدمات ضمن المجموعة في أوقات مختلفة عن القيام بالخدمة ذاتها. في حال عدم استلام الدفعة - وعدم إصدار أية فاتورة - بما يتعلق بتوريد مستمر، يعد التوريد قد حدث في التاريخ الواقع بعد إثني عشر شهراً من التاريخ اللاحق من أي من التاريخين الآتيين:

- تاريخ بدء توريد السلع أو الخدمات.

- التاريخ السابق الذي حدث فيه التوريد بموجب إصدار فاتورة أو إجراء سداد.

مثال (28): تقوم شركة البحر القابضة بإدارة المكتب الرئيسي في الدمام لجميع الأنشطة في المجموعة العائلية. قامت بإبرام عقد في 1 يناير 2021م يتضمن قيامها بفرض رسوم على كل شركة ضمن المجموعة نظير إدارة المكتب الرئيسي. وافقت شركة وحيد للخدمات اللوجستية، «شركة ضمن المجموعة القابضة»، على دفع الرسوم بقيمة 2,000 ريال سعودي شهرياً، ودون وضع تاريخ معين لدفع الأقساط. يعتبر هذا الاتفاق بأنه توريد مستمر لخدمات.

تقوم شركة البحر القابضة بإصدار فاتورة في 31 ديسمبر 2021م عن الاثني عشر شهراً حتى ديسمبر 2021م شركة وحيد للخدمات اللوجستية ليست ضمن المجموعة الضريبية لشركة البحر القابضة، وعليه فإن الرسوم تبلغ 24,000 ريال سعودي بالإضافة إلى 3,600 ريال سعودي ضريبة قيمة مضافة. قامت شركة وحيد بسداد المبلغ في شهر يناير من العام 2022م. يعتبر تاريخ التوريد لأغراض ضريبة القيمة المضافة هو 31 ديسمبر 2021م حيث تم إصدار الفاتورة.

لم تقم شركة البحر بإصدار فاتورة لشركة وحيد خلال العام 2022م، وحيث أنه قد مضى اثني عشر شهراً منذ إنشاء تاريخ التوريد (تاريخ إصدار الفاتورة الضريبية السابقة)، فإن تاريخ التوريد اللاحق هو 31 ديسمبر 2022م بما يتعلق بالخدمات المستمرة التي تم توريدها في العام 2022م (منذ الفاتورة السابقة).

يتوجب على شركة البحر ما يلي:

- الإقرار عن ضريبة مخرجات في إقرارها الضريبي لشهر ديسمبر 2022م.

- إصدار فاتورة ضريبية يظهر فيها تاريخ التوريد المفترض 31 ديسمبر 2022م. ويجب إصدار هذه الفاتورة قبل 15 يناير 2023م (خلال 15 يوم من انتهاء الشهر الذي يتضمن تاريخ التوريد).



11.4. تعديلات تسعير المعاملات

تقوم العديد من مجموعات الشركات العالمية بمراجعة عملية التسعير لرسوم الخدمات ضمن شركات المجموعة، وبالأخص بما يتعلق بالنقل الدولي للسلع والخدمات ورأس المال والأصول غير الملموسة (الملكية الفكرية).

يعتبر ذلك متوافقاً مع القواعد والإرشادات الخاصة بتسعير المعاملات على المستوي العالمي والمحلي أيضاً، وذلك لضمان أن تقوم الأطراف المترابطة بوضع الأسعار ضمن المجموعة بنفس الطريقة التي يقوم بها أطراف غير مرتبطون.

كنتيجة لذلك، من الممكن أن تقوم شركات المجموعة بتعديل على هذه الأسعار وبالتالي تعديل المقابل مستحق الدفع للمعاملات ضمن شركات المجموعة لتصبح متوافقة مع القواعد والإرشادات الخاصة بتسعير المعاملات.

إذا تم تعديل الأسعار لتوريد سلع أو خدمات فإن التأثير يكون في تعديل المقابل المتفق عليه مسبقاً. لأغراض ضريبة القيمة المضافة، يتطلب تعديل مقابل توريد خاضع للضريبة قيام المورد بتعديل ضريبة المخرجات المستحقة، وكذلك قيام العميل بتعديل ضريبة المدخلات المخصومة على التوريد⁽⁴¹⁾. ويتوجب على المورد أيضاً إصدار إشعار دائن أو إشعار مدين ليعكس التعديل.

في حال لم تُستحق ضريبة قيمة مضافة على توريد سلع أو خدمات، فليس هنالك حاجة لتعديل ضريبة المخرجات أو ضريبة المدخلات إذا تم تعديل السعر، ومع ذلك، من المهم الاحتفاظ بالمستندات الصحيحة التي تعكس التغيير في المقابل.

لمزيد من المعلومات يرجى الاطلاع على الدليل الإرشادي لتسعير المعاملات.

(41) المادة 40، اللائحة التنفيذية



12. خصم ضريبة المدخلات

12.1. المبادئ العامة

يجوز للشخص المسجل لأغراض ضريبة القيمة المضافة خصم ضريبة المدخلات المفروضة على السلع والخدمات التي يقوم بشرائها أو استلامها في سياق ممارسته لنشاطه الاقتصادي. ويجوز خصم ضريبة المدخلات على:

- ضريبة القيمة المضافة المفروضة من قبل مورد مسجل في المملكة.
 - ضريبة القيمة المضافة المحتسبة ذاتياً من قبل شخص مسجل لأغراض ضريبة القيمة المضافة وفق آلية الاحتساب العكسي.
 - ضريبة القيمة المضافة عن الواردات المدفوعة إلى الهيئة عند استيراد السلع إلى المملكة.
- وكقاعدة عامة، لا يجوز خصم ضريبة المدخلات التي تتعلق بالتوريدات المعفاة من ضريبة القيمة المضافة.

بالإضافة إلى ذلك لا يجوز خصم ضريبة المدخلات عن أية نفقات تم تكبدها ولا تتعلق بالنشاط الاقتصادي للشخص الخاضع (ويشمل ذلك بعض أشكال النفقات المقيمة مثل الخدمات الترفيهية والخدمات الثقافية وخدمات الطعام والمركبات المقيمة)⁽⁴²⁾. أو أي تكاليف أخرى تتعلق بتوريدات معفاة من ضريبة القيمة المضافة. وتكون ضريبة المدخلات بمثابة رصيد دائن يتم إدراجه في إقرار ضريبة القيمة المضافة ويتم خصمه من ضريبة القيمة المضافة المفروضة على التوريدات (ضريبة المخرجات) التي تم إجراؤها خلال تلك الفترة.

يجوز خصم ضريبة المدخلات فقط إذا كان لدى الشخص الخاضع للضريبة فاتورة ضريبية أو مستندات جمركية التي تثبت قيمة الضريبة المستحقة أو أي مستند بديل يثبت مبلغ ضريبة المدخلات المدفوعة أو مستحقة الدفع بشرط موافقة الهيئة⁽⁴³⁾.

(42) المادة 50، اللائحة التنفيذية - قائمة النفقات المقيمة

(43) المادة 49 (7)، اللائحة التنفيذية



12.2. الخصم النسبي المتعلق بضريبة المدخلات

لا يجوز خصم ضريبة المدخلات المتعلقة بتوريدات الشخص الخاضع للضريبة المعفاة من ضريبة القيمة المضافة، كالخدمات المالية المعفاة أو التوريدات العقارية المعفاة. وفي حال كانت توريدات الشخص الخاضع للضريبة تشمل توريدات خاضعة لضريبة القيمة المضافة وأخرى معفاة من ضريبة القيمة المضافة، فإنه يجوز لذلك الشخص أن يخصم ضريبة المدخلات المتعلقة بالجزء الخاضع لضريبة القيمة المضافة، وإذا تكبد الشخص الخاضع للضريبة نفقات أو تكاليف عامة مقابل القيام بتوريدات خاضعة لضريبة القيمة المضافة وأخرى معفاة من الضريبة، يجب عليه في هذه الحالة تقسيم النفقات والتكاليف بشكل دقيق لتحديد التكاليف المتعلقة بالجزء الخاضع لضريبة القيمة المضافة. ويتم تحديد ضريبة المدخلات وفقاً للأحكام التالية⁽⁴⁴⁾:

الخصم بالكامل	ضريبة مدخلات تتعلق مباشرة بمعاملات بيع خاضعة لضريبة القيمة المضافة
لا يجوز الخصم بالكامل	ضريبة مدخلات تتعلق مباشرة بمعاملات بيع معفاة من ضريبة القيمة المضافة
الخصم الجزئي استناداً إلى التقسيم	لا يمكن تخصيص النفقات العامة وضريبة المدخلات بشكل مباشر

يجب تقسيم النفقات/التكاليف العامة المدفوعة من قبل شخص خاضع لضريبة القيمة المضافة مقابل القيام بتوريدات خاضعة لضريبة القيمة المضافة وأخرى معفاة لتعكس استخدام تلك التكاليف في الجزء الخاضع لضريبة القيمة المضافة من أنشطة الشخص الخاضع للضريبة بشكل صحيح.

ويتم حساب الخصم النسبي عن قيم التوريدات الخاضعة لضريبة القيمة المضافة التي يتم إجراؤها خلال سنة محددة باستخدام الطريقة الافتراضية التالية:

قيمة التوريدات الخاضعة للضريبة التي يقوم بها الشخص الخاضع للضريبة خلال السنة الميلادية الماضية

إجمالي قيمة التوريدات الخاضعة للضريبة والتوريدات المعفاة التي قام بها الشخص الخاضع للضريبة خلال السنة الميلادية الماضية

لا تشمل الطريقة المذكورة أعلاه توريدات الأصول الرأسمالية التي يقوم بها الشخص الخاضع للضريبة حيث إنه من شأنها الإخلال باستخدام ضريبة المدخلات.

من الممكن أن توافق الهيئة على طرق بديلة لاحتساب الخصم النسبي الافتراضي خلاف قيمة التوريدات في الحالات التي تعكس فيها بشكل أفضل الاستخدام الفعلي لضريبة القيمة المضافة المتكبدة. المزيد من المعلومات حول خصم ضريبة القيمة المضافة والاسترداد الجزئي لضريبة القيمة المضافة ضمن الدليل الإرشادي الخاص بخصم ضريبة المدخلات.

(44) المادة 51، اللائحة التنفيذية



13. الالتزامات الضريبية

على كل شخص خاضع للضريبة تقييم التزامه الضريبي والامتثال للشروط والالتزامات المتعلقة بضريبة القيمة المضافة، ويشمل ذلك التسجيل في ضريبة القيمة المضافة عند الاقتضاء واحتساب مبلغ صافي الضريبة مستحقة الدفع بشكل دقيق ودفع الضريبة في موعد استحقاقها وكذلك الاحتفاظ بجميع السجلات اللازمة والتعاون مع موظفي الهيئة عند الطلب.

وإذا لم يكن الشخص متأكداً من التزاماته فيجب عليه التواصل مع الهيئة من خلال الموقع الإلكتروني: zatca.gov.sa أو وسائل التواصل الأخرى، كما يمكنه طلب الحصول على استشارة خارجية من أحد الاستشاريين المؤهلين. وفيما يلي عرض لأهم الالتزامات الضريبية المنصوص عليها في النظام واللائحة.

13.1. إصدار الفواتير

يجب على المورد إصدار فاتورة ضريبية لكل توريد خاضع لضريبة القيمة المضافة لصالح شخص آخر مسجل لأغراض ضريبة القيمة المضافة أو لأي شخص اعتباري، أو إصدار فاتورة ضريبية مبسطة في حال كانت قيمة التوريد تقل عن 1,000 ريال سعودي أو في حال كانت التوريدات لأشخاص طبيعيين غير خاضعين للضريبة في موعد لا يتجاوز خمسة عشر يوماً بعد نهاية الشهر الذي يتم فيه التوريد.

يجب أن تتضمن الفاتورة الضريبية بوضوح بعض البيانات والمعلومات مثل تاريخ الفاتورة ورقم التعريف الضريبي للمورد والمبلغ الخاضع للضريبة ونسبة الضريبة المطبقة ومبلغ ضريبة القيمة المضافة المفروضة⁽⁴⁵⁾ وإذا تم تطبيق نسب مختلفة على التوريدات فيجب تحديد قيمة كل بند على حدة وكذلك ضريبة القيمة المضافة المطبقة على ذلك البند. يجوز إصدار الفاتورة الضريبية في شكل مستند تجاري (مثل إيصال تذكرة) شريطة أن يتضمن هذا المستند جميع متطلبات إصدار الفاتورة الضريبية والفاتورة المبسطة الواردة باللائحة التنفيذية للنظام⁽⁴⁶⁾.

يمكن الحصول على مزيد من المعلومات حول متطلبات الفاتورة الضريبية في الدليل العام لضريبة القيمة المضافة أو في الدليل الإرشادي الخاص بالفواتير الضريبية.

13.2. تقديم إقرارات ضريبة القيمة المضافة

يتعين على كل شخص مسجل لأغراض ضريبة القيمة المضافة، أو الشخص المفوض بالتصرف نيابة عنه، تقديم إقرار ضريبة القيمة المضافة إلى الهيئة لكل فترة ضريبية شهرية أو ربع سنوية (كما يلزم الحال). ويعتبر الإقرار الضريبي بمثابة تقييم ذاتي من الشخص الخاضع للضريبة عن الضريبة المستحقة عن تلك الفترة.

(45) لمزيد من التفاصيل، يرجى الاطلاع على الدليل الإرشادي للفواتير الضريبية والمادة 53، اللائحة التنفيذية
(46) المادة 53، اللائحة التنفيذية



وتعد الفترات الضريبية الشهرية إلزامية بالنسبة للأشخاص الخاضعين لضريبة القيمة المضافة التي تتجاوز إيراداتهم السنوية مبلغ 40 مليون ريال سعودي، بينما تكون الفترة الضريبية الاعتيادية لباقي الأشخاص الخاضعين لضريبة القيمة المضافة هي ثلاثة أشهر.

يجب تعبئة إقرار ضريبة القيمة المضافة ودفع صافي ضريبة القيمة المضافة المستحقة في موعد أقصاه اليوم الأخير من الشهر الذي يلي انتهاء الفترة الضريبية التي يتعلق بها إقرار ضريبة القيمة المضافة.

إذا نشأ عن الإقرار الضريبي استحقاق ضريبة واجبة الرد إلى الشخص الخاضع للضريبة أو إذا كان لدى الشخص الخاضع للضريبة رصيد دائن لأي سبب كان، فيجوز للشخص الخاضع للضريبة المطالبة باسترداد هذا المبلغ بعد تقديم الإقرار الضريبي أو في أي وقت لاحق خلال الخمس سنوات التالية من خلال تقديم طلب استرداد إلى الهيئة. وستقوم الهيئة بمراجعة تلك الطلبات وسداد المبلغ المستحق عن طلبات الاسترداد المقبولة مباشرة للشخص الخاضع للضريبة⁽⁴⁷⁾.

13.3. حفظ السجلات

يجب على جميع الأشخاص الخاضعين لضريبة القيمة المضافة الاحتفاظ بسجلات ضريبية مناسبة تتعلق باحتساب ضريبة القيمة المضافة وذلك لأغراض التدقيق. ويشمل ذلك أي مستندات مستخدمة لتحديد ضريبة القيمة المضافة المستحقة عن كل معاملة وفي إقرار ضريبة القيمة المضافة. ويشمل ذلك بوجه عام ما يلي:

- الفواتير الضريبية الصادرة والمستلمة
- الدفاتر والمستندات المحاسبية.
- العقود أو الاتفاقيات المتعلقة بمعاملات البيع والشراء الكبيرة
- الكشوف البنكية والسجلات المالية الأخرى
- مستندات الاستيراد والتصدير والشحن
- المستندات الأخرى المتعلقة باحتساب ضريبة القيمة المضافة

ويمكن الاحتفاظ بالسجلات في صورة ورقية أو إلكترونياً، بشرط استيفاء الشروط المحددة في اللائحة التنفيذية للنظام. ويجب أن تكون هذه السجلات متاحة للهيئة عند الطلب. ويجب الاحتفاظ بجميع السجلات على الأقل لفترة الحفظ الأساسية وهي 6 سنوات، ويمتد الحد الأدنى لفترة الحفظ لتصبح 11 عاماً فيما يخص الفواتير والسجلات المتعلقة بالأصول الرأسمالية المنقولة و15 عاماً فيما يخص الفواتير والسجلات المتعلقة بالأصول الرأسمالية الغير منقولة⁽⁴⁸⁾.

(47) المادة 52، اللائحة التنفيذية
(48) المادة 66 والمادة 52، اللائحة التنفيذية



13.4. شهادة التسجيل في نظام ضريبة القيمة المضافة

يجب على الشخص المقيم الخاضع للضريبة والمسجل لدى الهيئة في نظام ضريبة القيمة المضافة وضع شهادة التسجيل الضريبية الخاصة بتسجيله في نظام ضريبة القيمة المضافة في مقر عمله الرئيسي وجميع فروع ومناجيره الإلكترونية بحيث تكون ظاهرة للعامة.

في حالة مخالفة ذلك، سيتعرض المخالف للعقوبات المنصوص عليها في النظام.

13.5. تصحيح الأخطاء السابقة

ذا تبين للشخص الخاضع للضريبة وجود خطأ أو عدم صحة المبلغ المدرج في إقراره الضريبي المقدم، ونتج عنه نقص في مبلغ الضريبة المستحقة السابق الإقرار عنها للهيئة، فيجب اشعار الهيئة خلال 20 يوم من تاريخ علمه ويتم ذلك عن طريق تصحيح الخطأ من خلال تعديل الإقرار الضريبي، أما بالنسبة للأخطاء التي ينتج عنها فرق ضريبي تقل صافي قيمته عن 15,000 ألف ريال سعودي، فإنه يكتفى بتصحيح الخطأ عبر تعديل صافي الضريبة في الإقرار الضريبي التالي.

وفي حال نتج عن الخطأ زيادة في مبلغ الضريبة المستحقة السابق الإقرار عنها للهيئة، فإنه يجوز له ان يقوم بتصحيح الخطأ في أي اقرار ضريبي لاحق وبحد أقصى 5 سنوات من نهاية السنة التقويمية للفترة الضريبية محل الخطأ.



14. الغرامات

يجوز للهيئة فرض الغرامات أو العقوبات على المكلّفين فيما يتعلق بمخالفة أحكام وشروط ضريبة القيمة المضافة المنصوص عليها في نظام ضريبة القيمة المضافة ولائحته التنفيذية.

المخالفات غير الميدانية

وصف المخالفة	الغرامة المرتبطة
تقديم مستندات غير صحيحة بقصد التهرب من سداد الضريبة المستحقة أو سداد قيمة أقل من قيمة الضريبة المستحقة.	- لا تقل عن مبلغ الضريبة المستحق. - ولا تزيد على ثلاثة أضعاف قيمة السلع أو الخدمات.
نقل السلع من أو إلى المملكة دون سداد الضريبة المستحقة.	- لا تقل عن مبلغ الضريبة المستحق. - ولا تزيد على ثلاثة أضعاف قيمة السلع أو الخدمات.
عدم التسجيل لأغراض ضريبة القيمة المضافة خلال الفترة المحددة للتسجيل.	(10,000) ريال سعودي.
تقديم إقرار ضريبي خاطئ، أو تعديل إقرار ضريبي بعد تقديمه، أو تقديم أي مستند إلى الهيئة يخصّ الضريبة المستحقة عليه ونتج عن ذلك خطأ في حساب مبلغ الضريبة بأقل من المستحق.	(25%) من قيمة الفرق بين الضريبة المحسوبة والمستحقة، وللهيئة زيادة نسبة الغرامة بما لا يتجاوز (50%) أو خفضها حتى نسبة (0%).
عدم تقديم الإقرار الضريبي في الوقت المحدد.	(5-25%) من الضريبة التي كان يتعيّن تقديم الإقرار عنها.
عدم سداد ضريبة القيمة المضافة في الوقت المحدد.	(5%) من الضريبة المستحقة عن كلّ شهر أو جزء منه.
تحصيل ضريبة القيمة المضافة دون التسجيل لأغراض الضريبة.	غرامة تصل إلى (100,000) ريال سعودي.



في الحالات الواردة أعلاه، إذا تكررت المخالفة خلال ثلاث سنوات من تاريخ إصدار القرار النهائي بشأن الغرامة، يجوز للهيئة مضاعفة الغرامة في حال تكرار المخالفة.

تحدد الهيئة مستوى الغرامة أو العقوبة التي تفرضها على الشخص الخاضع للضريبة مع الأخذ في الحسبان سلوك الشخص الخاضع للضريبة وسجل امتثاله لضريبة القيمة المضافة - بما في ذلك وفاء الشخص الخاضع للضريبة بشروط تبليغ الهيئة عن أي أخطاء والتعاون مع الهيئة من أجل تصحيح الأخطاء.

ويتم حساب الغرامة المرتبطة بمخالفة «تقديم إقرار ضريبي خاطئ، أو تعديل إقرار ضريبي بعد تقديمه، أو تقديم أي مستند إلى الهيئة تخص الضريبة المستحقة عليه ونتج عن ذلك خطأ في احتساب مبلغ الضريبة بأقل من المستحق» كما هو موضح بالجدول أعلاه حسب الضوابط التالية:

أولاً: زيادة الغرامة

للهيئة زيادة نسبة الغرامة المرتبطة بمخالفة «تقديم إقرار ضريبي خاطئ، أو تعديل إقرار ضريبي بعد تقديمه، أو تقديم أي مستند إلى الهيئة يخص الضريبة المستحقة عليه ونتج عن ذلك خطأ في احتساب مبلغ الضريبة بأقل من المستحق» بما لا يتجاوز (50%) من قيمة الفرق بين الضريبة المحسوبة والمستحقة كحد أقصى، في حال تطابق عامل أو أكثر من العوامل المشددة للغرامة، وذلك على النحو الآتي:

1. يتم زيادة الغرامة بنسبة (10%) في حالة كان الخطأ الوارد في الإقرار مرتبطاً بحالة تهرب ضريبي صادر بشأنها قرار من الهيئة، وفقاً لما حددته المادة التاسعة والثلاثون من نظام ضريبة القيمة المضافة.

2. يتم زيادة الغرامة بنسبة (10%) في حال كان سجل امتثال الخاضع للضريبة ضعيفاً جداً.

3. يتم زيادة الغرامة بنسبة (5%) في حال كان سجل امتثال الخاضع للضريبة ضعيفاً.

4. يتم زيادة الغرامة بنسبة (5%) في حال كانت نسبة الفرق بين الضريبة المحسوبة والمستحقة - واجبة الدفع أو المستردة - والمتعلقة بمجموع الفترات محل التعديل، تمثل أكثر من (20%) بالنسبة للإقرارات المتعلقة بالفترات الضريبية الشهرية، أو أكثر من (40%) بالنسبة للإقرارات المتعلقة بالفترات الضريبية الربع السنوية.



ثانيًا: خفض الغرامة

للهيئة خفض نسبة الغرامة المرتبطة بمخالفة «تقديم إقرار ضريبي خاطئ، أو تعديل إقرار ضريبي بعد تقديمه، أو تقديم أي مستند إلى الهيئة يخصّ الضريبة المستحقة عليه ونتج عن ذلك خطأ في احتساب مبلغ الضريبة بأقل من المستحق» حتى نسبة (صفر %)، في حال انطباق عامل أو أكثر من العوامل المخففة للغرامة، وذلك على النحو الآتي:

1. تخفض الغرامة بنسبة (5%) في حال كان سجل امتثال الخاضع للضريبة جيد.
2. تخفض الغرامة بنسبة (5%) إذا كانت نسبة الفرق بين الضريبة المحسوبة والمستحقة - واجبة الدفع أو المستردة - والمتعلقة بمجموع الفترات محل التعديل، تمثل أقل من (5%) بالنسبة للإقرارات المتعلقة بالفترات الضريبية الشهرية، أو أقل من (15%) بالنسبة للإقرارات المتعلقة بالفترات الضريبية الربع السنوية.
3. تخفض الغرامة بنسبة (10%) عند سداد الخاضع للضريبة لقيمة الفرق بين الضريبة المحسوبة والمستحقة الذي يكون واجب السداد خلال (30) يومًا من قرار التقييم الصادر عن الهيئة.
4. تخفض الغرامة بنسبة (15%) عند تصنيف الخاضع للضريبة كمنشأة متناهية الصغر، ولأغراض هذه القواعد، تعد المنشأة متناهية الصغر في حال عدم تجاوز قيمة إيراداتها السنوية الخاضعة للضريبة مبلغ ثلاثة ملايين ريال خلال الاثني عشر شهرًا السابقة للفترة الضريبية محل الفحص والتقييم.
5. لا يتم الجمع بين أكثر من عامل فيما يتعلق بالعوامل المخففة للغرامة الواردة أعلاه، باستثناء عوامل سداد الضريبة المستحقة الواردة في هذه الضوابط.
6. استثناء من الأحكام الواردة في هذا البند (ثانيًا) لا يتم خفض نسبة الغرامة إذا كان الخطأ الوارد في الإقرار مرتبطًا بحالة تهرب ضريبي صدر عنه قرار من الهيئة.



ثالثًا: ضوابط تحديد امتثال الخاضع للضريبة

تحدد الهيئة مدى امتثال الخاضع للضريبة، بناء على عدد الأخطاء الواردة في إقراراته الضريبية السابقة فيما يتعلق بتقديم الإقرارات في موعد استحقاق تقديمها أو سداد الضريبة المستحقة في موعد استحقاق سدادها، وذلك على النحو التالي:

1. يعد امتثال الخاضع للضريبة جيدًا، في حال عدم وجود أي مخالفات خلال اثني عشر شهرًا.
2. يعد امتثال الخاضع للضريبة ضعيفًا بالنسبة للخاضع للضريبة الذي يقدم إقراراته بشكل شهري عند ارتكابه أكثر من مخالفتين وحتى ست مخالفات خلال آخر اثني عشر شهرًا، وبالنسبة للخاضع للضريبة الذي يقدم إقراراته بشكل ربع سنوي، عند ارتكابه مخالفة أو اثنتين خلال آخر اثني عشر شهرًا.
3. يعد امتثال الخاضع للضريبة ضعيفًا جدًا بالنسبة للخاضع للضريبة الذي يقدم إقراراته بشكل شهري عند ارتكابه أكثر من ست مخالفات خلال آخر اثني عشر شهرًا، وبالنسبة للخاضع للضريبة الذي يقدم إقراراته بشكل ربع سنوي، عند ارتكابه أكثر من مخالفتين خلال آخر اثني عشر شهرًا.

رابعًا: لا يتم فرض غرامة الخطأ في الإقرار الضريبي في الحالات الآتية:

1. عند تصحيح الخاضع للضريبة الإقرار وفقًا لأحكام المادة الثالثة والستين من اللائحة التنفيذية لنظام ضريبة القيمة المضافة، على أن يكون ذلك قبل إشعاره بمباشرة إجراءات الفحص والتدقيق من قبل الهيئة.
2. إذا كان الفرق بين الضريبة المحسوبة والمستحقة أقل من خمسة آلاف ريال.



خامسًا:

في حال قيام الخاضع للضريبة بتصحيح الإقرار من خلال نموذج الإفصاح الذاتي بعد إشعاره بمباشرة إجراءات الفحص والتدقيق، بما يتجاوز (50%) من الفروق الضريبية المحسوبة والمستحقة والناجمة عن الفحص والتقييم، يتم تخفيض الغرامة إلى (10%)، وعند سداد الخاضع للضريبة لقيمة الضريبة المستحقة واجبة السداد خلال (30) يومًا من تاريخ الإشعار بالتقييم تخفض الغرامة إلى (صفر%).

المخالفات الميدانية

تبدأ جميع المخالفات الميدانية عند ارتكابها بتنبيه المخالف وتوعيته بشأنها، وإعطائه مهلة زمنية مناسبة من (30) إلى (60) يومًا لمعالجتها ما عدا المخالفة الخاصة بمنع أو إعاقة موظفي الهيئة عن أداء واجباتهم ومهامهم حيث يُمنح المخالف مهلة لا تزيد على عشرة أيام من تاريخ إيقاع آخر عقوبة لتصحيح المخالفة التي سيتم إيقاعها بشكل متتالٍ في حال إعادة تكرار ارتكابها من المخالف.

وللاطلاع على جدول تصنيف المخالفات العامة لضريبة القيمة المضافة والمخالفات والعقوبات المتعلقة تحديدًا بأحكام لائحة الفوترة الإلكترونية، يرجى الاطلاع على الدليل الإرشادي الخاص بتصنيف المخالفات العامة لضريبة القيمة المضافة.



15. طلب إصدار قرار تفسيري

في حال لم تكن متأكد من كيفية تطبيق الضريبة على نشاط معين أو معاملة معينة تقوم بها أو تنوي القيام بها، بعد مراجعة الأحكام النظامية المعنية والدليل الإرشادي ذو الصلة، يمكنك التقدم بطلب إلى الهيئة للحصول على قرار تفسيري وذلك وفقاً لما جاء في الدليل الإرشادي لطلبات القرارات التفسيرية.

16. الاتصال بنا

للحصول على مزيد من المعلومات بشأن أي معاملة خاضعة لضريبة القيمة المضافة يرجى زيارة الموقع الإلكتروني: zatca.gov.sa أو التواصل معنا على الرقم التالي **19993**.



17. الأسئلة الشائعة

1. كيف يتم تطبيق ضريبة القيمة المضافة في حال قام مقدم خدمات مهنية غير مقيم بالتعاقد مباشرة مع عميل في المملكة لتقديم خدماته؟

إذا كان العميل السعودي شخصاً خاضعاً للضريبة (مسجل لأغراض ضريبة القيمة المضافة في المملكة)، فإنه مُلزم باحتساب ضريبة القيمة المضافة عن الخدمات المستلمة وفقاً لآلية الاحتساب العكسي ويتضمن ذلك الإقرار عن قيمة الخدمات في الخانة 9 من الإقرار الضريبي. ولا يتطلب من المورد غير المقيم فرض ضريبة قيمة مضافة على العميل الخاضع للضريبة.

أما إذا قام غير المقيم بتوريد لخدمات لعميل غير خاضع للضريبة، فإن المورد غير المقيم مُلزم بالتسجيل لأغراض ضريبة القيمة المضافة في المملكة وفرض ضريبة قيمة مضافة والاعتراف عنها.

2. كيف يتم تحديد «مكان التوريد»؟

يعتمد مكان التوريد (مكان فرض الضريبة) على القواعد الواردة في الاتفاقية الموحدة، وكقاعدة عامة، تطبق ضريبة القيمة المضافة في دولة إقامة/تأسيس المورد.

ومع ذلك، هنالك أحكام مختلفة بما يخص التوريدات التي تتم لعملاء خاضعين للضريبة في دول مجلس التعاون الأخرى وكذلك بما يخص أنواع معينة من الخدمات (مثل النقل والخدمات الإلكترونية). يرجى الاطلاع على القسم 4 من هذا الدليل.

3. يقوم مزود خدمات سعودي بتوريد خدمات مهنية لعملاء خارج دول مجلس التعاون، هل يخضع ذلك لضريبة القيمة المضافة؟

في معظم الحالات، يخضع القيام بتقديم خدمات الى خارج دول مجلس التعاون لضريبة القيمة المضافة بنسبة الصفر بالمائة. تضمن النظام عدداً من المعايير الواجب استيفائها لذلك من قبل المورد قبل تطبيق نسبة الصفر. الرجاء الاطلاع على القسم 5 من هذا الدليل.

4. قمنا بتنفيذ مشروع استشارات لمدة 6 أشهر وقمنا بإصدار الفواتير شهرياً ولم نستلم دفعات حتى تاريخه، هل تُستحق ضريبة قيمة مضافة على هذه الفواتير؟

تُستحق ضريبة القيمة المضافة على الخدمات التي يتم تقديمها خلال فترة محددة (المستمرة) في تاريخ إصدار الفاتورة أو الدفع أيهما أسبق. وعليه فإن الفاتورة الصادرة للعميل يجب أن تتضمن ضريبة القيمة المضافة ويجب الإقرار عنها كضريبة مخرجات في الإقرار الضريبي (في حال قام العميل بالدفع أم لا). من الممكن القيام بتعديل لاحق في حال لم يقيم العميل بالدفع وتم إعدام الدين.

يمكن للشركات الصغيرة التي تقل إيراداتها السنوية عن 5 مليون ريال استخدام مبدأ المحاسبة النقدي.



5. كيف تتم معاملة المعاملات بين الشركات ضمن ذات المجموعة؟ وهل تختلف المعاملة في حال كانت الشركات في دول مختلفة؟

تُعامل المعاملات بين الشركات ضمن المجموعة الواحدة بشكل عام بنفس المعاملة للمعاملات بين الأشخاص غير المرتبطين، وتخضع للأحكام العامة لتطبيق ضريبة القيمة المضافة. ومع ذلك، لا تخضع لضريبة القيمة المضافة المعاملات بين الشركات التي تشكّل مجموعة ضريبية واحدة في المملكة.

تعتمد المعاملة الضريبية للمعاملات بين الشركات الواقعة خارج المملكة على الوقائع الخاصة بكل معاملة ويتضمن ذلك مكان التوريد.

6. هل تخضع الرسوم التي يتم تحميلها بين الشركات ضمن ذات المجموعة لضريبة القيمة المضافة؟

نعم، إذا تكبدت الشركة نفقات بإسمها ثم قامت بتحميل شركة أخرى ضمن نفس المجموعة بمبالغ هذه الخدمات أو جزء منها، فإن هذه المصروفات تخضع لضريبة القيمة المضافة. في حال المجموعة الضريبية الواحدة، لا تخضع هذه المعاملات لضريبة القيمة المضافة.

7. إذا تكبد محامي أو مقدم خدمات مهنية تكاليف نشرية لحساب العميل وقام بتحميلها للعميل، هل تخضع لضريبة القيمة المضافة؟

يعتمد ذلك إذا ما تم تكبد النفقات مباشرة بإسم العميل أو تم تكبدها بإسم المحامي. في حال تم تكبد النفقات وفقاً لما هو وارد في القسم 7 من هذا الدليل، فإنها لا تخضع لضريبة القيمة المضافة ولا يمكن للمحامي خصم ضريبة المدخلات المفروضة من مورد ثالث.



امسح هذا الكود للاطلاع على آخر تحديث
لهذا المستند وكافة المستندات المنشورة
أو تفضل بزيارة الموقع الإلكتروني zatca.gov.sa